

ISSN 0258 - 1094



مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

السنة الرابعة والعشرون

تموز - كانون الأول ٢٠٠٠

العدد ٥٩

ربيع الآخر ١٤٢١هـ - شوال ١٤٢١هـ

التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً

محمد عبدو قافل
جامعة البعث

مدخل

يُفَرَّقُ في الدرس اللغوي بين ضربين من القياس، فثمة قياس المتكلم الذي يتمثل بالعمل الفردي الذهني الذي يصوغ المتكلم الكلام بموجبه، وثمة القياس الذي يعدّ أصلاً من أصول الدرس اللغوي، والفرق بين هذين القياسين هو (أن الأول لا يعدو أن يكون من تلك الضوابط التي يعيها أصحاب اللغة، ويخترنونها في أذهانهم، ثم يركبون وفقها عباراتهم وأقوالهم، وأما الآخر فهو ما صار يُتَّخَذُ في دراسات المتأخرين من أصحاب الفقه واللغة، وهو يقوم على حمل ظاهرة مجهولة على ظاهرة معروفة)^(١).

وقد برز قياس المتكلم بوضوح في الدرس اللغوي عند المحدثين في الغرب، فالقياس (عندهم عملية فردية يكون المقيس عليه هو ما اختزنه المرء في حافظته من محصول لغوي)^(٢) والقياس بهذا المعنى يفترض نموذجاً تقليدياً كما^(٣) يقول دوسوسير الذي يؤكد أن (الشكل القياسي إنما هو شكل جعل على صورة شكل آخر، وذلك بحسب قاعدة معينة)^(٤) و(تطبيقنا قواعد اللغة صرفية

(١) المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٧-١٤٨.

(٢) طرق تنمية الألفاظ اللغوية ٣٨.

(٣) محاضرات في الألسنية العامة ١٩٧.

(٤) نفسه ١٩٧، وانظر: اللغة لفندريس ص ٢٠٥، وأسس علم اللغة العام لماريويبي ص ١٤١.

رسمية هو في جوهره قياس محض قائم على ملاحظة أوجه التشابه بين ما تعلمنا وما نراه أول مرة^(١) والقياس اللغوي بهذا المعنى هو ردُّ الشيء إلى نظيره^(٢)، وهذا الذي يُردُّ إلى نظيره يكون جديداً بالنسبة للمتكلم لم يسمعه من قبل، أما النظير الذي رُدَّ إليه اللفظ الجديد، فهو معروف للمتكلم سمعه من قبل، والمرء يلجأ إلى هذا القياس في لغته، ويظل يستعمله في كل ما لم يرد على لسانه من قبل^(٣).

وهذه العملية القياسية عملية عفوية لاحظ لها من التفكير^(٤) فالتكلم مع استخدامه القياس في تنمية لغته واستعمالها لا يعتمد القياس في كل حال، بل يتم غالباً دون وعي منه، لهذا نرى المتكلم والسامع لا يشعران بهذه العملية^(٥) إلا إذا تبين لأحدهما أو كليهما أن المقيس مخالف لما تعارف عليه أهل اللغة في كلامهم، ومعنى هذا أن قياس المتكلم في اللغة نوعان صحيح وخاطئ كما يقول الدكتور عبد العزيز مطر الذي وضَّح هذين النوعين بقوله: (إن العملية الذهنية التي تتم فيها المقارنة بين الكلمة أو الصيغة المجهولة ونظيرتها المعلومة، قد تكون على أساس التشابه التام بينهما، وتُسَقَرُ حينئذٍ عن كلمة أو صيغة قد تعارف عليها أهل اللغة وإن كانت مجهولة للمتكلم لم يسمعه من قبل، وفي هذه الحالة يحكم على القياس بأنه صحيح، أما إذا أسفرت هذه العملية الذهنية القياسية عن كلمة أو صيغة لم يتعارف عليها أهل اللغة، أو قامت المقارنة على أساس تشابه موهوم بين الكلمتين المجهولتين والمعلومة فإنه يقال حينئذٍ: إن القياس خاطئ^(٦) مما يؤدي بالصيغة الجديدة إلى

(١) مشكلات القياس في اللغة العربية ١٨٦.

(٢) المعجم الوسيط مادة /ق ي س/.

(٣) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٥-٣٣٦.

(٤) انظر: المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٨.

(٥) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٥.

(٦) المرجع السابق ٣٣٥-٣٣٦. وانظر: لحن العامة والتطور اللغوي ٤٢-٤٣.

الخروج عن مدارها الطبيعي والدخول في مدار صيغة أخرى^(١)، والقياسُ الخاطئ هذا الذي أقرّه علم اللغة الحديث في الغرب^(٢) ظاهرة مألوفة في^(٣) تراثنا اللغوي سلوكاً ودرساً، وقد عبّر عنه اللغويون العرب - كما سنرى - بمصطلحات متعددة، والذي يفهم من كلامهم أن التوهم عندهم هو حال نفسية تلمّ بالشاعر أو التأثر في الخطاب، أو الإبداع حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه فيتوهم أنه يستعمل تركيباً، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التراكم على ما توهمه لا على ما استعمله^(٤) وقد أشار إلى شيء من هذا القبيل أبو حيان الأندلسي (٨٤٥هـ) في تفسيره العطف على التوهم بأن الكلام في هذا العطف في قالب، فيقدّر في قالب آخر^(٥)، فالتوهم أو القياس الخاطئ إذن عمل ذهني ينتج ظواهر لغوية منحرفة عن سنن نظائرها، لأنه عمل قائم على توهم أوجه شبه غير موجودة في الحقيقة بين المقيس والمقيس عليه، وهذه حال نفسية قد تلمّ بالمتكلم ولو نادراً في أدائه مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وقد اختلفت مواقف دراسي العربية قديماً وحديثاً من هذا المسلك، ومن الظواهر اللغوية الناجمة عنه، ومن أثره في اللغة العربية، وهذا البحث يحاول بعد هذا المدخل أن يبيّن مواقف هؤلاء الدارسين، وأن يجلو تصورهم لمفهوم التوهم كما يحاول رصد مختلف المصطلحات التي استعملت في الدرس اللغوي العربي للتعبير عن عملية التوهم هذه.

(١) انظر: أسس علم اللغة العام ١٤١.

(٢) انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٣٣٦.

(٣) انظر: في اللهجات العربية ١٥٠-١٥١، ومشكلات القياس في اللغة العربية ١٩٧-١٩٩ والتطور اللغوي ومظاهره وعقله ٧٧-٨٧.

(٤) أصول النحو العربي ١١٨-١١٩ للدكتور محمد خير الحلواني، وانظر: كتابه: المفصل في تاريخ النحو العربي ١٤٩.

(٥) البحر المحيط ٥٠٩/٣.

موقف اللغويين العرب من التوهم

كثيراً ما نقف عند اللغويين العرب القدماء على التوهم سلوكاً عملياً أو مبدأ معمولاً به في تعليل ما خرج على أصولهم وتأويله، وذلك منذ الخليل (١٧٤هـ) وسيبويه (١٨٨هـ)، ونادراً ما نقف لدى هؤلاء على أصل نظري يوضح هذا المبدأ، أو يبين مواقفهم تجاهه، ولكن تعويلهم عليه منذ وقت مبكر في التعليل والتأويل يوحي بإقرارهم به مسلكاً عملياً لدى المتكلم يؤدي إلى ظواهر لغوية غالباً ما تكون غير مقيسة عند اللغويين. على أن المرء لا يعدم - وإن قليلاً - أن يقف عند بعض الأئمة على إقرار صريح بوجود التوهم في لسان العرب كالذي نجده عند ابن جني (٣٩٢هـ) في حديثه عن قراءة بعضهم (وما تنزلت به الشياطين)^(١) فقد حمل هذه القراءة على الغلط ثم قال: (هذا كما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه وتشابههما عنده)^(٢) ومن هذا القبيل حديثه عن همز بعضهم الواو المضموم^(٣) ما قبلها كهمز (مؤسى) و(مؤقد) في قول الشاعر^(٤):

لحبّ المؤقدان إلى مؤسى وحزرة إن أضاء لي الوقود

(١) الشعراء ٢٦/٢١٠. وهذه القراءة شاذة. انظر: المحتسب ٢/١٣٣، والقراءات الشاذة ١٠٨.

(٢) المحتسب ٢/١٣٣، ومراده بتداخل الجمعين جمعهم ما يجمع جمع تكسير كما يجمع جمع المذكر السالم.

(٣) المقيس جوازاً هو أن تهمز الواو المضمومة نحو (وقّت) فيقال: أقت، أما الواو الساكنة المضمومة ما قبلها فلا تهمز، وقد فسّر ابن جني الهمز في هذه الحالة بأن من همز ظنّ أن الضمة التي قبل الواو عليها، فهمزها وهو ما أشار إليه ابن جني فيما سيأتي. وانظر: المنصف ١/٣١، وسر صناعة الإعراب ١/٧٩-٨٠.

(٤) هو جرير، انظر ديوانه ١/٢٨٨.

فقد علّق ابن جني على ذلك قائلاً: (همز الواو الساكنة لأثمه توهم أن الضمة قبلها عليها، ولهذا الغلط نظائر في كلامهم^(١)) أما أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) فقد ذكر أن (العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله^(٢)) وذكر الرضبي (٦٤٦هـ) أن (توهمات العرب غير عزيزة كما قالوا في (مصيبه) (مصائب)^(٣)) وأشار أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) إلى أن (التوهم معهود في لسان العرب)^(٤).

وخلافاً لهؤلاء جميعاً رفض بعض القدماء مبدأ التوهم، وربما عبّر المبرد (٢٨٥هـ) عن شيء من ذلك بقوله: (أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة)^(٥) قال ذلك مُتَذَمِّراً من حمل أبي العباس ثعلب إحدى المسائل على هذا المبدأ، وفي هذا الصدد يقول أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) إن التوهم لا يحصل منه شيء^(٦)، وأميل إلى الاعتقاد بأن تدمير المبرد من الحمل على التوهم ناجم عن إحساسه بمبالغة الائمة، أو تكلفهم أحياناً الاعتماد على التوهم في تخريج ما خالف أصولهم، لا عن رفضه القطعي لمبدأ التوهم هذا، ذلك أن المبرد نفسه عوّل على هذا المبدأ في تخريج بعض النصوص وإن لم يسمّه كما سنرى لدى الحديث عن الحمل على المعنى، أو التوهم غير المسمّى أو غير المصرّح به.

(١) المنصف ٣١/١، وانظر: سر صناعة الإعراب ٧٩/١-٨٠.

(٢) الإتناف في مسائل الخلاف ٥٦٥/٢.

(٣) شرح الشافية ٣٨٥/٢.

(٤) البحر المحيط ٧٧/١.

(٥) نزهة الألباء ١٧١.

(٦) إعراب القرآن ٣٨٤/١.

وأقرّ جمهور^(١) المحدثين من اللغويين العرب هذا المبدأ، ورفضه قلة منهم، وفي مقدمة الرافضين الأستاذ محمد بهجة الأثري في بحث له بعنوان (مزاعم بناء اللغة على التوهم)، وقد علّل في هذا البحث رفضه مبدأ التوهم بأن بناء اللغة على التوهم^(٢). يعني انحراف السلتاق عن قانونها النفسى الذى يحكمها لذا جهد الأستاذ الأثري في سبيل توجيه ما حملة الأئمة على التوهم توجيهات أخرى، وقد وُفق في ذلك حيناً وتكلف حيناً آخر، ولولا خشية الإطالة لأوضحت موقفه من هذا المبدأ بأكثر من ذلك، على أن المهم الذى نخالفه فيه هو رفضه رفضاً تاماً مبدأ التوهم، وقريب من ذلك موقف الأستاذ عباس حسن، الذى عدّ التوهم من الأوهام^(٣) النحوية كما جعله من أوضح الصور الفاسدة الوهمية، وذكره تحت ما أسماه بالأوهام والخرافات أو الفضول، وقصر ما جعله النحاة من التوهم على السماع^(٤). والذى يميل إليه الدارس أن حديث النحاة عن التوهم ليس من أوهامهم فهو تعبير غير مباشر عن إدراكهم العملي للعمليات الذهنية العفوية التى يقوم بها الإنسان عندما يصوغ كلامه، وهذه العملية تتمثل بما سبقت تسميته بقياس المتكلم المتمثل بقياسه ما يرتجل من

(١) ومن هؤلاء الدكتورة محمد خير الحلواني في كتابيه (المفصل في تاريخ النحو العربى ١٤٩، وأصول النحو العربى ١١٨-١١٩)، وإبراهيم أنيس في كتابيه (في اللهجات العربىة ١٥٠-١٥١، ومن أسرار العربىة ٣٠-٣٢)، وعبد الصبور شاهين فى (مشكلات القياس فى اللغة العربىة ١٩٧-١٩٩)، ورمضان عبد التواب فى كتابيه (التطور اللغوى مظاهره وعلة وقوانينه ٧٤-٧٨، ولحن العامة والتطور اللغوى ٤٢-٤٤)، وعبد العزيز مطر فى كتابه (لحن العامة فى ضوء الدراسات اللغوىة الحديثة ٣٣٣)، وإبراهيم السامرائى فى كتابه (التطور اللغوى التاريخى ١٢٤، ١٢٦)، والأستاذ محمد المبارك فى كتابه (فقه اللغة وخصائص العربىة ٣٣١)، وعبد القادر المغربى فى مجموعة مقالات نشرها فى مجلة المجمع القاهرى، وسنعرض لهذه المقالات فيما بعد.

(٢) مزاعم بناء اللغة على التوهم ٥-٦.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٧٨، ١٨٤.

(٤) انظر: النحو الوافى ١/٦٠٩-٦١٠، ٢/٣٤٨، ٤٣١.

الكلام على ما في ذاكرته منه وذلك في ضوء ضوابط ناظمة للغة، وإذا كان توهم الأمور على غير ما هي عليه أمراً متوقعاً من الإنسان في مختلف أفعاله الأخرى، وفي ملابسات معينة، فقد يتوهم أيضاً في إنجازه الكلام شبيهاً ليس موجوداً بين المقيس والمقيس عليه، مما ينجم عنه كلام منحرف عما هو عليه بابه، وهذه حالة نفسية قد تلمّ بالمتكلم ولو نادراً في أثناء أدائه الحدث اللغوي بفعل ملابسات لفظية أو معنوية، وإنكار هذه الحال إنكار لواقع هو من طبيعة الإنسان، وهو الذهول أحياناً عن حقائق الأمور لملاسة ما، وليس في الإقرار بالتوهم ما أشار إليه الأستاذ محمد بهجة الأثري من انحراف السليقة عن قانونها النفسي، بل فيه مجارة للنفس على سجيّتها في ظل ملابسات لفظية معنوية محددة ولاسيما في العصر الذي لم تكن فيه القاعدة قد وضعت، وفي ذلك يقول أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) مُعَلِّلاً وجود الغلط في كلام العرب: (إنما دخل هذا النحو في كلامهم لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد)^(١) وفي الموضوع نفسه يقول ابن جني: (إنما يجوز هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري: وما تنزلت به الشياطين، لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو (الزيدون) وليس منه)^(٢). وفي هذا السياق نذكر تعليق الفراء (٢٠٧هـ) على همز ما ليس مهموزاً في الأصل، فقد ذكر أن الحسن قرأ: (ولا أدراكم به) في قوله تعالى: (قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به)^(٣) ثم قال الفراء: (لعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته، فهمزها لأنها تضارع دَرَأْتُ الحدَّ

(١) الخصائص ٢٧٣/٢.

(٢) المنصف ٣١٠/١-٣١١.

(٣) يونس ١٦/١٠.

وشبهه، وربما غلط العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز^(١)، وقال الجوهري (٣٩٣هـ) (وربما خرجت بهم فصاحتهم إلى أن يهمزوا ما ليس بهموز، قالوا لَبَّأتُ بالحج... واجتمعت العرب على همز مصائب، أصلها الياء وكأنهم شبهوا الأصلي بالزائد^(٢)).

فكل هذه النقول تؤكد أن ليس في التوهم ما نسبه إليه الأستاذ الأثري من انحراف السليقة عن قانونها النفسي، بل فيه مجازاة لهذه السليقة، فالتوهم استجابة بريئة لطبيعة المتكلم كما يمكن أن يفهم مما ذكرناه قبل قليل عن أبي علي الفارسي، وابن جني، والفراء الذي ربط هو والجوهري التوهم بفصاحة العرب القائمة على الطبع والسليقة وفي هذا السياق نذكر إيماءه أحد^(٣) المحدثين إلى أن القياس الخاطئ لا ينفي الفصاحة.

مصطلحاتهم في التعبير عن القياس الخاطئ

من يتتبع مُصَنَّفَات أئمة العربية يقف على استعمالات مختلفة للتعبير عما يُعْرَفُ الآن بالقياس الخاطئ وهذه المصطلحات هي الغلط، التوهم، التشبيه، الحمل، السهو، وربما عرض اللغوي للقياس الخاطئ غير مصرّح به وفيما يلي تتبع لهذه المصطلحات في سياقاتها الاستعمالية بغية دراستها دراسة تأصيلية دلالية تقوم على بيان العلاقة بين الدلالة المعجمية لهذه الكلمات والدلالة الاصطلاحية رغبة في الوقوف على حقيقة ما يُقصدُ منها، ذلك أن الدلالة المعيارية لهذه المصطلحات غير واضحة دائماً عند مستعمليها، فقد أجاز بعضهم وإن نادراً جداً ما حمّله على التوهم وقصر بعضهم الآخر ما كان من هذا القبيل على السماع، ووسمه آخرون بصريح الخطأ والحن، وربما

(١) معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١.

(٢) المزهر في علوم اللغة العربية ٢٥٢/٢-٢٥٣.

(٣) هو الدكتور محمد رشاد الحمزاوي في كتابه (العربية والحداثة) ٢٠، ١١٩.

اجتمعت هذه الحالات الثلاث عند اللغوي الواحد إضافة إلى أن متأخري اللغويين اختلفوا في دلالة بعض هذه المصطلحات في استعمال المتقدمين لها كالإختلاف في دلالة مصطلح الغلط عند سيبويه (١٨٨هـ) وهو ما سيتضح فيما يلي:

- الغلط

جاء في (اللسان): (الغلط أن يُعيا بالشيء، فلا تعرف وجه الصواب فيه... والعرب تقول: غلط في منطقه... والغلط في الحساب وفي كل شيء... والغلط كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد)^(١) الغلط في المعجم إذن أن تُخطئ وجه الصواب من غير قصد في إنجاز عمل ما، وليبس التوهم أو القياس الخاطئ ببعيد عن هذا المعنى، فهو كما اتضح حمل صيغة لغوية على صيغة معروفة من قبل لتوهم مشابهة بين المحمول والمحمول عليه تسوِّغ هذا الحمل، وبهذه الدلالة استعمل بعضهم مادة (الغلط) تعبيراً عن التوهم أو القياس الخاطئ.

- الغلط عند الخليل (١٧٤هـ)

فقد استعمل الخليل الغلط بمعنى التوهم في حديثه عن الجر على الجوار قال: (لا يقولون: هذان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول، وكان مذكراً مثله، أو مؤنثاً قالوا: هذه جحرة ضباب خربة، لأن الضباب مؤنثة، ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة فغلطوا)^(٢) فالخليل - كما هو ظاهر - عدّ الجر على الجوار من

(١) اللسان (غلط).

(٢) الكتاب ٤٣٧/١.

باب الغلط مقصوداً به التوهم، فالذي يفهم من كلامه أنه لما اتفق الجحر والضب في الجنس والعدد جيء بصفة الجحر مجرورة مع أنه مرفوع لأن هذا الاتفاق قد يوهم بأن الوصف للضب لا للجحر. ويذكر أن بعض المحدثين^(١) فهم صريح اللحن والخطأ من استعمال الغلط عند الخليل، فجعلوه ممن يخطئ عرب عصور الاحتجاج، أما الدكتور شوقي ضيف؛ فيرى^(٢) أن المراد من الغلط في استعمال البصريين عامة إنما هو شذوذ النص الموصوف بالغلط ومخالفته قياس النحوي، وهو ما يفهمه الباحث من استعمال هذا المصطلح عند الخليل وسيبويه لأسباب سيعرضها البحث بعد قليل.

- الغلط عند سيبويه (١٨٨هـ)

استعمل سيبويه غير مرة مصطلح الغلط مقصوداً به التوهم كحديثه عن همز (مصائب) علماً أن بابها^(٣) لا يهمز قال: (أما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن (مصيبه) فُعيلة وإنما هي مَفْعلة)^(٤) فسيبويه يريد أن يقول إن مبنى نحو (مصيبه) يشبه في اللفظ الظاهر مبنى (صحيفة) مما يوهم أنهما من باب واحد، فيُخْمَلُ أحدهما وهو (مصيبه) على ثانيهما وهو (صحيفة) فيهمز في الجمع فيقال: مصائب، كما يقال: صحائف مع أنهما من بابين مختلفين اختلافاً يحول دون همز (مصائب) ونحوه كما هو معروف.

(١) منهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) ٣٨٣-٣٨٤. والدكتور جميل علوش في مقاله: الفصحى والعامية والصراع على مناطق النفوذ ص ٧٨.

(٢) انظر المدارس النحوية (١٦١).

(٣) انظر: الكتاب ٣٥٥/٤-٣٥٦، المقتضب ١٢٣/١.

(٤) الكتاب ٣٥٦/٤ وانظر: ٣٥٤/٤ منه.

ومما استعمل فيه سيبويه (الغلط) قوله: (اعلم أن ناساً من العرب قد يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وإذا أن معناه الابتداء، فيوهم أنه قال: هم كما قال^(١) ولا سابق^(٢))، فسيبويه يفسر ما لم يقسه^(٣) من رفع توكيد اسم (إن) والمعطوف على اسمها قبل مجيء خبرها بالغلط لأن المعنى يوهم أن ما قبلهما - أي اسم (إن) - مبتدأ، وهو كذلك في الأصل، ولهذين المثالين نظائر استعمل فيها سيبويه (الغلط) بمعنى التوهم أو القياس الخاطئ.

والملاحظ أنه ليس في سياق استعمال الغلط عند سيبويه، وكذلك عند الخليل ما يدل بوضوح على المعنى المعياري لهذا المصطلح لذا اختلف الدارسون في تحديد هذا المعنى عند الخليل كما لاحظنا وكذلك الأمر عند سيبويه، فقد ذهب بعض المحدثين^(٤) إلى أن معنى الغلط عند سيبويه هو اللحن والخطأ الصريح، وإلى مثل ذلك ذهب ابن مالك (٦٧٢هـ) من^(٥) قبل، وقد رد ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) على ابن مالك ناسباً إياه إلى التوهم في فهم كلام سيبويه، قال ابن هشام: (وقال سيبويه^(٦) اعلم أن ناساً من العرب يغلطون

(١) قطعة من بيت: وهو:

بدا لي أنني لست مذرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جانياً

قيل إنه لزهير بن سلمى، وقيل لغيره، انظر، الكتاب ١/١٦٥، والخزانة ٩/١٠٢.

(٢) الكتاب ٢/١٥٥.

(٣) بدليل أنه لم يحمل عليه (الصابئون) في قوله تعالى (إن الذين آمنوا والذين هادوا، والصابئون والنصارى...) (المائدة ٦٩/٥) فقد جعل (الصابئون) مبتدأ محذوف الخبر على التقديم والتأخير. انظر الكتاب ٢/١٥٥.

(٤) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو ١٥١-١٥٢ للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، والفصحى والعامية والصراع على مناطق النفوذ ٧٨ للدكتور جميل علوش. وهذا مقال منشور في مجلة الوحدة العديدين ٣٣-٣٤.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٥١٥.

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٥٥.

فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال^(١):

بدا لي أني لست مدرك ما مضى

ومراد بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، يوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأننا متى جَوَزْنَا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط^(٢) وذهب^(٣) ابن الحاجب (٦٤٦هـ) من قبل مذهب ابن هشام هذا في فهم الغلط لدى سيبويه، وجاء في حاشية الصبان على الأشموني (ويحتمل أن مراده - أي مراد سيبويه - بالغلط شدة الشذوذ)^(٤) وذكر في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي عند الكلام على (معاش) وتخطئة النحويين لها أن (قول سيبويه رحمه الله إنها غلط على أنها خارجة عن القياس، وهو كثيراً ما يستعمل الغلط في كتابه بهذا المعنى)^(٥) وأكد غير^(٦) واحد من المحدثين أن مراد سيبويه بالغلط إنما هو مجرد الشذوذ، ومخالفة القياس لا اللحن والخطأ الصريح، ويبدو أن سيبويه قصد من وصف هذا الشذوذ بالغلط إلى التعليل والتوصيف لا إلى التخطيء والتلحين، فمادة (غلط) استعملت كما سنرى في كتب السلف بمعان مختلفة يُعَوَّلُ في تحديدها

(١) انظر: الحاشية (٣) من الصفحة السابقة.

(٢) المغني ٥٣١.

(٣) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢-١٨٣.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٩٣/١.

(٥) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٥٢/٤.

(٦) نجد ذلك في القراءات واللهجات ١٤٣ لعبد الوهاب حمودة، كما ذهب إلى ذلك محمد علي النجار. انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ١٥٧-١٥٨، والدكتور شوقي ضيف. انظر: المدارس النحوية ٨١.

على القرآن فكثيراً ما استعملت في كتب لحن العامة بمعنى اللحن الصريح غير مقصود بها التوهم. كما استعملت هذه المادة مقصوداً بها التوهم واللحن معاً، وبمعنى التوهم غير مقصود بها اللحن بل مجرد الشذوذ ومخالفة القياس، وأجاز بعضهم، وإن نادراً بعض ما وصفه بالغلط المقصود به التوهم والذي أميل إليه أن المراد من مادة (غلط) لدى الخليل وسيبويه هو مجرد التوهم والشذوذ ومخالفة القياس، ومُرجَّح ذلك ما يلي:

١ - أنه لم يؤثرَ عنهما تلحين ما خالف أصولهما في مصادر الاستشهاد اللغوي.

٢ - ليس في سياقات استعمالها مادة (غلط) ما يوحي بأنهما يريدان بها صريح اللحن والخطأ، بل ربما كان في هذه السياقات ما يوحي بعدم قولهما بذلك، فقد ذكرَ غير مرة في الكتاب قول الشاعر^(١):

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

وقد حمل سيبويه جرَّ (سابق) في هذا البيت في موضعين^(٢) على التوهم غير مصرَّح بهذا المصطلح، ومصرَّحاً به في موضوع^(٣) ثالث، وسَمَّى هذا التوهم غلطاً في موضع^(٤) رابع مما يعني أن التوهم والغلط مترادفان عند سيبويه، أما الخليل فقد جعل^(٥) أيضاً الجر في (سابق) من التوهم، واستأنس به في توجيه شواهد أخرى^(٦)، أحدها آية قرآنية بقراءة متواترة

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: الكتاب ٣٠٦/١، ٢٩/٣.

(٣) انظر: الكتاب ١٥/٣.

(٤) انظر: الكتاب ١٥٥/٢.

(٥) انظر: الكتاب ١٠٠/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٥١/٣، ١٠٠.

صرح غير واحد بإجازة^(١) ما فيها من العطف على التوهم كما سنرى لدى الحديث عن مصطلح التوهم، وكل ذلك يؤنس بأن الغلط المرادف للتوهم عند سيبويه والخليل لا يعني صريح اللحن والخطأ، والذي أميل إليه أن النحاة عامة لدى استعمالهم الغلط مقصوداً به التوهم يرمون إلى أمرين اثنين، أولهما معياري، وثانيهما تعليلي توصيفي، أما المعياري فيتمثل بكون الظاهرة الموصوفة بالغلط مقصورة على السماع، أو ملحنة، وربما كانت مقيسة، وهذا ما تحدده القرائن لا مجرد الوصف بالغلط، وأما التعليلي الوصفي، فيتمثل برغبة اللغوي في التماس العذر للكلام الخارج عن أصل بابه، وهذا العذر يتمثل بالملابسات اللفظية والمعنوية التي أوهمت بوجود شبه ما بين المقيس والمقيس عليه، فحمل أحدهما على الآخر، فنَجَمَ ما وصفه النحاة أحياناً بالغلط، والذي يؤنس بما أذهب إليه فسي تحديد مدلول الغلط المرادف للتوهم في استعمال اللغويين ذلك التوصيف الذي غالباً ما نراه في سياق استعمالهم هذا المصطلح، وتعويل^(٢) كثير منهم على مبدأ التوهم أو القياس الخاطئ في تفسير الشذوذ أو اللحن الذي وقفوا عليه في مسيرة اللغة العربية.

- الغلط عند الفراء (٢٠٧هـ)

استعمل الفراء الغلط بمعنى التوهم مجيزاً بعض ما وصفه بهذا المصطلح حيناً، وقاصراً بعضه على السماع حيناً ثانياً، وملحناً بعضه حيناً ثالثاً، فمن القبيل الأول ما نسبته إليه ابن السراج (٣١٦هـ) قائلاً: (قال الفراء يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومك على الغلط لما كان معناه جمع أجمعون وإنه نفسه يقوم، يجوز أن ترفع تأكيد ما لا يتبين فيه الإعراب)^(٣) فواضح في هذا النقل تصريح الفراء بإجازة ما وصفه بالغلط مقصوداً به التوهم، وربما قصر ما وصفه بذلك على

(١) هي قوله تعالى: (رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)، فأكن معطوف بالجزم على التوهم وقد أجاز ذلك بعضهم كابن يعيش والفراء وابن مالك كما سيظهر فيما بعد.

(٢) سنعرض لذلك فيما بعد الحديث عن موقف الدارسين من أثر التوهم في اللغة العربية.

(٣) الأصول في النحو ٢٥٧/١.

السماع نحو ما في قوله: (وربما غلظت العربُ في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز سمعتُ امرأةً من طَيْئٍ تقول: ثَأْتُ^(١) زوجي، ويقولون ثَبَأْتُ^(٢) بالحجِّ وَحَلَأْتُ^(٣) السويقَ فيغلطون)^(٤) والذي يوحى بعدم قياسه ما وصفه الفراء بالغلط في هذا النقل رفضه القراءات^(٥) التي جاءت بهذا الهمز، وأنه همزٌ غير^(٦) مقيس عند الأئمة.

على أن الفراء قد يقصد بالغلط المرادف للتوهم صريحُ اللحن، فقد أكَّد أنَّ النون في باب المثني وجمع المذكر السالم تسقط حال إضافة الاسم فيقال: أنتما ضارباي، وأنتم ضاربِي، قال الفراء: (من ذلك أن يقولوا للاثنتين أنتما ضارباي وللجميع أنتم ضاربِي، ولا يقولوا للاثنتين أنتما ضاربانني ولا للجميع، ضاربونني، وإنما تكون هذه النون في فعلٍ يفعل مثل (ضربوني، ويضربني) وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول أنت ضاربني يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة قال الشاعر...)^(٧).

فما حمله الفراء في هذا النقل على الغلط المرادف للتوهم وصفه بأنه على غير صحة مما يوحى بتلحينه أحياناً ما يحمله على الغلط المرادف للتوهم، وقبل قليل لاحظنا إجازته بعض ما حمله على ذلك كما لاحظنا قصره بعضه الآخر على السماع.

(١) أي: رثيت.

(٢) أي: لبّيت.

(٣) أي: حلّيت.

(٤) معاني القرآن للفراء ٤٥٩/١.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٦/٢.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٤٢٠/١.

(٧) معاني القرآن ٣٨٦/٢.

- الغلط عند المبرد (٢٨٥هـ)-

استعمل المبرد الغلط المرادف للتوهم قاصداً إلى تلحين ما حملته على ذلك، ومن هذا القبيل حديثه عن الوكم^(١) قال: (ناس من بكر وائل يُجرون الكاف مجرى الهاء إذ كانت مهموسةً، وكانت علامة إضمار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش، لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يُجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته. فيقولون: مررتُ بكم، وينشدون هذا البيت^(٢))

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ من الدهر ردُّوا فضلَ أحلامكم ردُّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود^(٣). والذي يريده المبرد أن مَنْ جَرَّ الكاف في (أحلامكم) شبهها بهاء الضمير في نحو (أحلامهم) لعلَّ جامعة بينهما توهم المتكلم أنها علة الكسر في الهاء علماً أن علة الكسر فيها عند المبرد ليس ما توهمه المتكلم، وهو تعبير غير مباشر عن التوهم الذي يتمثل بحمل شيء على شيء لتوهم علة جامعة بينهما تسوُّغ هذا الحمل، ويذكر أن المبرد صرَّح هنا بتلحين ما حملته على الغلط المقصود به التوهم، وكذلك فعل في حديثه عن قراءة من همز^(٤) (معاش) قال: (أما قراءة مَنْ قرأ (معاش) فهَمْز - فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى ابن أبي نعيم، ولم يكن له علم في العربية، وله في القرآن حروف وَقَفَ عليها، وكذلك قول من قال في جمع

(١) وهو ظاهرة لهجية تتمثل بكسر الكاف من ضمير المخاطبين المتصل إذا سبق بكسر أو ياء نحو عليكم، بكم. انظر المزهر ٢٢٢/١.

(٢) هذا البيت للحطينة. انظر: ديوانه ١٤٠.

(٣) المقتضب ٢٦٩/١ - ٢٧٠.

(٤) في قوله تعالى من الآية العاشرة في سورة الأعراف: وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون. والهمز قراءة شاذة. انظر: القراءات الشاذة ٤٢.

(مُصَيِّبَة) مصائب إنما هو غلط، وإنما الجمع مصاوب^(١) والذي يجعل المراء يميل إلى القول بأن المبرد استعمل الغلط في هذا النقل مرادفاً للتوهم هو أن النحاة كما هو معروف قبل المبرد وبعده وصفوا همز نحو (مصائب) و(معائش) بالغلط مقصوداً به التوهم على أن الواضح من تعليق المبرد على القارئ بهمز (معائش) أنه يُلَحَّنُ هذه القراءة مما يعني أنه لحن هنا أيضاً ما وصفه بالغلة المرادف للتوهم.

- الغلط عند ابن جني (٣٩٢هـ)

أشرنا قبل قليل إلى أن ابن جني لا يستبعد من العربي الفصيح الغلـ المقصود به التوهم، والجدير بالذكر أن الرجل يُلَحَّنُ ما يصفه بهذا الغلط ويؤكد أنه لا يقاس، وهو - وإن لم يصرح بذلك دائماً - ربّما يند عنه مـ يوحى بهذه الحقيقة، فقد ذكر غير مرة^(٢) أن همز نحو (حَلَّتْ السويق) بمعنى حَلَّتْ غلط ناجم عن توهم أن (حَلَّتْ) السويق كـ(حَلَّت) الدابة أي طردتها، وقد وصف هذا الهمز بالخطأ فقال (تقول العرب حَلَّتْ السويق، وهم يريدون حَلَّتْ فيخطئون، وإنما حَلَّتْ بالهمز طردت عن الماء)^(٣)؛ وذكر ظواهر كثيرة في (باب أغلاط العرب) من كتابه الخصائص، ثم ذكر هذه الظواهر في كتابه المنصف مؤكداً أنها ظواهر ناجمة عن الغلط المرادف للتوهم خاتماً حديثه عنها بوصفها بالخطأ قائلاً: (وكذلك قراءة من قرأ عاد^(٤) اللولى، فهمز، وهو خطأ منه، وهو بمنزلة قول الشاعر^(٥)):

(١) المقتضب ١/١٢٣.

(٢) انظر: المنصف ١/٣٠٧-٣١١، المحتسب ١/٢٩٤، الخصائص ٣/٢٧٩.

(٣) المنصف ٣/٤٩.

(٤) النجم ٥٣/٥٠. والآية كاملة هي: وأنه أهلك عاداً الأولى، والقراءة التي يتحدث عنها ابن جني هي قراءة قالون. انظر: البحر ٨/١٦٩.

(٥) هو جرير ديوانه ١/٢٨٨.

لَحُسْبُ الْمُوقِدَانِ إِلَى مُوسَى وَحِزْرَةُ إِنْ أَضَاءَ لِي الْوُقُودُ

فهزم الواو الساكنة، لأنه توهم الضمة قبلها فيها... ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسكّمه كما تسمعه، ولا تقس عليه^(١).

- الغلط عند ابن يعيش (٦٤٣هـ)

قال ابن يعيش الغلط بمعنى التوهم في وصف بعض الظواهر وقد يصرح بعدم جواز القياس على ما كان من هذا القبيل، وقد لا يصرّح بموقف ما تجاه ذلك، وقد تدل القرائن على إجازته ما يصفه بالغلط المرادف للتوهم فمما لم يصرح فيه بموقفه هذا حديثه عن زيادة الفاء في خبر (إن) من قوله تعالى: (إن الذين قالوا ربنا الله، ثم استقاموا فلا خوف عليهم)^(٢).

قال ابن يعيش (قُدِّرَ حَذْفُ (إن) عند سيبويه، ثم أدخل الفاء في خبر الذين، وحاصله أنه غلط فاعرفه)^(٣). وربما صرح ابن يعيش بأنه لا يجيز القياس على ما يصفه بالغلط كما في حديثه عن توهم أصالة الميم الزائدة في قولهم: تمسكن، وتمنل المشتقين عن (مسكين) و(منديل) قال ابن يعيش (هو قليل من قبيل الغلط، فكأنهم اشتقوا من لفظ الاسم كما يشتقون من الجمل نحو حوقل، وسبحل، والجيد: تسكن وتندل)^(٤) وقال في مكان آخر (أما تمسكن وتمدرع فقليل من قبيل الغلط لا يقاس عليه)^(٥) فابن يعيش صرّح بعدم جواز القياس على ما وصفه بالغلط في هذا المثال، وهو ما نجده تقريباً لدى رضي

(١) المنصف ٣١/١، وانظر سر الصناعة ٧٩/١-٨٠، والخصائص ٢٧٣/٣-٢٨٢.

(٢) الأحقاف ١٣/٤٦.

(٣) شرح المفصل ٥٧/٧.

(٤) شرح المفصل ١٥٢/٩.

(٥) شرح المفصل ٥٧/١، ولمثال آخر انظر: ٢٧/٨ منه.

الدين الإستراباذي في حديثه عن قولهم تمسكن وتمدرع وتمندل قال: (هو من قبيل التوهم والغلط ظنوا أن ميم منديل ومسكين ومدرعة فاء الكلمة كقاف قنديل.. والقياس تَدْرَع، وَتَنْدَلْ وَتَسْكُنُ)^(١) ثم قال الرضي (الحمل على التوهم ما وَجَدَ محمل صحيح بعيد عن الحكمة)^(٢). على أن مقاطعة أقوال ابن يعيش في القضية الواحدة توحى أحياناً بإجازته ما يصفه بالغلط المرادف للتوهم، فقد ذكر قول سيبويه: (إن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون)^(٣) ثم فسّر كلام سيبويه هذا بقوله (وَجَهَ الغلطُ أَنَّهُمْ رَأَوْا أن معنى (إنهم ذاهبون): (هم ذاهبون) فاعتقد سقوط (إن) من اللفظ ثم عطف عليه بالرفع كما غلط الآخر في قوله: ولا ناعب إلا ببين غرابها)^(٤)... ومثل الأول يريد قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون... قوله تعالى: (فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ من الصالحين)^(٥)، وكأنه اعتقد سقوط الفاء، فعطف عليه بالجزم، لأنه لولا الفاء لكان مجزوماً)^(٦) فابن يعيش جعل من الغلط المرادف للتوهم عطف (أَكْنَ) مجزوماً على محل (أَصْدَقَ) الذي كان يمكن أن يجزم بجواب الطلب لولا الفاء، علماً أن ابن يعيش صرح^(٧) في مكان آخر بجواز هذا الضرب من العطف على التوهم.

-
- (١) شرح الشافية ٦٨/١.
(٢) شرح الشافية ٣٠/١.
(٣) انظر: الكتاب ١٥٥/٢.
(٤) هذا عجز بيت، وصدرة: مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة، وقد اختلف في نسبة هذا البيت فقيل للفرزدق، وقيل للأخوص اليربوعي. انظر: الخزانة ١٥٨/٤-١٦٠.
(٥) المنافقون ١٠/٦٣ والآية كاملة هي: وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين.
(٦) شرح المفصل ٦٩/٦.
(٧) قال: ابن يعيش في شرح المفصل ٥٦/٧ (لولا معناه الطلب والتضيض، فإن قلت: لو تعطيني فمعناه أعطني، فإذا أتى لها بجواب كان حكمه حكم جواب الأمر إذ كان في معناه وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط... وإذا جئت بالفاء كان منصوباً بتقدير (أن) فإذا عطف عليه فعلاً آخر جاز فيه وجهان النصب بالعطف على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء).

وبعد فلعله اتضح من استعراضنا لاستعمال مصطلح الغلط المرادف للتوهم عند النحاة أن هذا المصطلح ذو بعدين: معياري، وغالباً ما يكون هذا البعد غامضاً ما لم تحدده القرائن الدالة على جواز الغلط، أو قصره على السماع، أو تلحيته صراحةً، وتعليقي يتمثل بالتماس النحاة العذر، أو التفسير لما خرج على أصولهم، وخالف ما يوجبه ظاهر اللفظ، وهذا البعد هو الأظهر فيما أزعّم في دلالة مصطلح الغلط المرادف للتوهم في استعمال النحاة يؤيد ذلك غموض البعد المعياري في دلالاته كما لاحظنا، وإشارة ابن^(١) جني إلى أن الغرض من الحمل على التوهم، وهو مرادف للغلط إنما هو بيان شبهة خروج النص عن الأصول لا دليل صحته.

ولا شك في أن غموض الدلالة المعيارية لهذا المصطلح هو الذي أدى إلى اختلاف الدارسين قديماً وحديثاً في دلالاته لدى سيبويه، ولعل هذا الغموض يفسر عدول المتأخرين كأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) عن استعمال الغلط مرادفاً للتوهم على شيوع مبدأ التوهم لديه في توجيه ما خالف الأصول. على أن طائفة من اللغويين استعملت مادة (الغلط) بمعنى الخطأ واللحن الصريح في اللغة مجرداً من معنى التوهم، واستكمالاً لتوضيح دلالة هذه المادة في استعمال السلف سأعرض بإيجاز استعمال بعضهم مادة غلط بمعنى اللحن غير مقصود بها التوهم، ومن ذلك قول ابن قتيبة: (قول الناس فلان يتصدق، أي يسأل غلطاً، والصواب: فلان يسأل)^(٢) وممن استعملوا الغلط بمعنى اللحن مجرداً عن معنى التوهم ابن فارس اللغوي (٣٥٧هـ) قال: (الشعراء أمراء الكلام، يقصرون

(١) قال في المحتسب ٢٣٤/٢ تعليقاً على ما جعله إحدى القراءات من التوهم المعبر عنه بالسهو: (على كل حال فهذه شبهة السهو فيه لا علة الصحة له كما أن ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة حتى قالوا: مصائب سهواً كما قالوا: (صحائف)، وسنعرض لذلك لدى الحديث عن السهو عند ابن جني بعد قليل.

(٢) أدب الكاتب ٢٥.

الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون - فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك... ولا معنى لقول من قال

ألم يأتيك والأنباء تنمي^(١)

فهذا - إن صح - وما أشبهه من قوله:...

كله غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يُوقُونَ الخطأ والغلط، فَمَا صَحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبتة العربية وأصولها فمردود^(٢)، ومما استعمل فيه ابن فارس الغلط بمعنى اللحن تعليقه على زيادة الكاف في قول الشاعر:

وصاليات ككما يؤثفين^(٣)

قال: (كل ذا من أغاليط من يغلط، والعرب لا تعرفه)^(٤) واستعمل أبو منصور الجواليقي (٥٣٩هـ) مادة غلط بمعنى اللحن الصريح في عنوان أح كتبه، وهو (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة) والذي يؤيد أن اللحن هو المراد من الغلط في هذا العنوان والعنوانات الأخرى التي ذكر بها الكتاب^(٥) وقول مؤلفه في المقدمة (هذه حروف ألفيت العامة تخطئ فيها فأحببت التنبيه عليها، لأني لم أرها أو أكثرها في الكتب المؤلفة فيما تلحن فيه العامة)^(٦) واستعمل

(١) هذا صدر بيت لقيس بن زهير، وعجزه: بما لاقت لبون بني زياد: انظر: الخزائنة ٣٦١/٨.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة ٤٦٨-٤٦٩.

(٣) هذا الشعر لخطام المجاشعي، انظر: الخزائنة ٣١٣/٢.

(٤) الصاحبى ٤٠ وانظر: نَم الخطأ في الشعر ٢٣.

(٥) وهذه العنونات هي (ما يلحن فيه العامة) (التكملة فيما يلحن فيه العامة) وغير ذلك.

انظر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٩٢.

(٦) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة (٥).

أيضاً ابن مكي الصقلّي (٥٠١هـ)^(١) وعبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ)^(٢) الغلط بمعنى اللحن الصريح في اللغة غير مقصود به التوهم أما علي بن حمزة البصري (٣٧٥هـ) فقد استعمله بمعنى الخطأ في غير قواعد اللغة، وذلك في عنوان كتابه (التنبيهات على أغلاط الرواة).

- التوهم

جاء في اللسان (تَوَهَّمَ الشيء تخيله وتمثله كان في الوجود أم لم يكن... وتوهمت أي ظننت)^(٣) وهذا يعني أن الدلالة المعجمية الأولية لمادة (توهم) تفيد تقدير الأمر على حال قد يكون عليها وقد لا يكون، وربما دلّ التوهم على مطلق التقدير والجعل والحمل بعيداً عن معنى الظن نحو ما يمكن أن يفهم من كلام سيبويه على حركة الاسم بعد (أماً) كـ (أماً علماً فعالم) قال: (يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن، لأنهم يتوهمون الحال، فإن أدخلت الألف واللام رفعوا لأنه يمتنع من أن يكون حالاً... وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالالف واللام، لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره فمن ثم لم ينصبوا)^(٤) فالتوهم في كلام سيبويه هذا يدل على التقدير، وجعل الشيء من الباب الذي يقصد المتكلم إلى التعبير عنه، والملاحظ أن مادة (توهم) ألم بها في استعمالها الاصطلاحي لدى النحاة ضرب من التطور تمثل بتخصيص دلالتها لتصبح دالة على التقدير المخالف لما عليه الأمر في الظاهر والواقع مما يفضي إلى الغلط أو القياس الخاطئ الذي سبق بيانه، وهذا واضح في تعليق ابن الحاجب (٦٤٦هـ) على قول العرب إنك وزيد ذاهبان، وقول الشاعر:

(١) انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ص ١٨٣، ١٨٥، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٤٧، ٢٥١.

(٢) انظر: شرح أبيات مغني اللبيب ١٥٩/٢، ٢٩٢.

(٣) اللسان (وهم).

(٤) الكتاب ٣٨٥/١.

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(١)

فقد ذكر ابن الحاجب أن العطف في هذين النصين محمول على الغلط، ثم فسر هذا الغلط قائلاً: (وجُمعَ بينهما من جهة أن الجميع اشتركوا في أنهم توهموا شيئاً غير موجود، والأمر على خلافه وإن اختلف المتوهم)^(٢) التوهم إذن حمل الكلام على وجه قُدِّرَ أنه عليه تعليلاً للظاهرة، أو تخريجاً للنص وتأويلاً على وجه التقدير، وهو عين ما قُصِدَ من مصطلح الغلط، لأنهما تعبيران عن مفهوم واحد فبالتوهم كما لاحظنا فسر جمهور الأئمة مصطلح الغلط عن سيبويه، بل ربما فسر سيبويه نفسه، في الموضع نفسه أحد المصطلحين بالآخر كحديثه^(٣) عن (ادَّعِه) بكسر العين من (دَعَوْتُ)، وعن همز^(٤) (مصائب) أو نحوها، ونقف على التوهم بهذا المعنى الاصطلاحي لدى نحاة آخرين كالخليل^(٥)، والفراء^(٦)، وأبي البركات^(٧) الأتباري (٧٧٥هـ) وابن الحاجب^(٨)، وابن يعيش^(٩) وأبي حيان الأندلسي^(١٠) الذي كثر عنده هذا المصطلح كثرة لافتة يمكن أن تُفسَّرَ باستبداله مصطلح التوهم بمصطلح الغلط الذي لم أقف عليه لدى هذا النحوي بمعنى التوهم.

- (١) خَرَجَ من قبل.
- (٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢-١٨٣.
- (٣) انظر: الكتاب ١٦٠/٤.
- (٤) انظر: الكتاب ٣٥٤/٤-٣٥٦.
- (٥) انظر: الكتاب ١٠٠/١-١٠١.
- (٦) انظر: معاني القرآن ٢٢٣/١-٢٢٤، ٣٤٨-٣٤٧، ٣٧٣-٣٧٤، ٣٨٩-٣٩٠.
- (٧) انظر: الإتيان في مسائل الخلاف ٥٦٥/٢.
- (٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/٢-١٨٣.
- (٩) انظر: شرح المفصل ٥٦/٧-٥٧.
- (١٠) انظر: الارتشاف ٤٧٠-٤٧١، ومنهج السالك ٨٢، ٢٦٢، والبحر ٤٢١/٣، ٣٢٣/٥، ٣٤٣-٣٤٢، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٨٣/٨.

والجدير بالذكر أنه ليس في استعمال النحاة لمصطلح التوهم دائماً دلالة معيارية واضحة تُبَيِّنُ موقف النحوي من القياس على ما يصفه بالتوهم، وإن كان الغالب أن يعني هذا الوصف عَدَمَ قياسية الظاهرة الموصوفة به، ولكن هذا لا يُستفادُ إلا من القرائن لا من مجرد الوصف بالتوهم، وهذا ما يُلَمَسُ من حديث الأئمة عن جزم الفعل (أكن) في قوله تعالى: (ربّ) لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين)^(١) فقد جعل ذلك الخليل من العطف على التوهم، ولم يصرّح بموقفه من جواز القياس عليه، قال سيبويه: (سألت الخليل عن قوله عز وجل: فأصدق وأكن من الصالحين، فقال هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جر هذا لأن الأول قد يدخله الياء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم أثبتوا في الأول الياء، فذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله يكون جزماً، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا الذي قبله، فعلى هذا توهموا هذا)^(٢)، والملاحظ في هذا النقل أن الخليل جعل العطف في كل من الآية والبيت الشعري من العطف على التوهم، وفي ذلك أمران: أولهما: أن بعض النحاة فيما بعد كالرضي^(٣) (٦٨٦هـ) وأبي حيان الأندلسي^(٤) جعلوا العطف، في الآية السابقة من العطف

(١) المنافقين ١٠/٦٣.

(٢) الكتاب ١٠٠/١-١٠١.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٢٤٣.

(٤) انظر: البحر ٣٦٧/٤، ومنهج السالك ٨٢.

على التوهم، وبعضهم^(١) جعله من العطف على المعنى تسامياً بالنص القرآني، وجعله آخرون^(٢) من العطف على الموضع.

أما ثاني الأمرين فهو أن النحاة اختلفوا في قياسية العطف على التوهم، فقد أجاز بعضهم كابن مالك^(٣) وابن يعيش^(٤) والفراء^(٥) الذي يبدو أنه لم يفرق بين العطف على المعنى والعطف على التوهم، أما أبو حيان الأندلسي، فقد جعل العطف على التوهم مع كثرته مما يحفظ ولا يقاس عليه، قال: (العطف على التوهم كثير، وإن كان لا يقاس، ولكن إن وقع شيء منه أمكن تخريجه عليه)^(٦).

ومما أجازته الكسائي والفراء بناءً على التوهم، وخالفهما فيه البصريون إدخال (ألـ) على الجزأين المبنيين كـ (أخذَ عشرَ) قال أبو جعفر النحاس: (ولا اختلاف بين البصريين أن تعريف هذا بإدخال الألف واللام في أوله، فنقول:

(١) انظر: مغني اللبيب ٤٧٢، والتبيان للعكبري ١٢٢٥/٢، ويذكر أن غير واحد من النحاة نصّ على أن العطف على المعنى لا يقاس قال أبو حيان في البحر ٢٩٠/٢ (والعطف على المعنى نصوا على أنه لا ينقاس)، وإلى مثل ذلك ذهب ابن عصفور في شرح الجمل ٤٤٥/١-٤٥٦.

(٢) انظر: كشف المشكلات للباقولي: ١٩٣، ٤٨٨، ١٣٥٠-١٣٥١، والبيان في غريب إعراب القرآن للأكبري ٤٤١/٢، والبحر ٢٧٤/٨-٢٧٥ حيث فرق أبو حيان بين العطف على التوهم وبين العطف على الموضع بأن العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود، انظر أيضاً: منهج السالك ٨٢، والمفصل ٢٩٦، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٤٦.

(٣) انظر: التسهيل ٢٨٩/١-٢٩٠، والارتشاف ٤٧٠/٢-٤٧١.

(٤) لاحظنا ذلك قبل قليل لدى الحديث عن مصطلح الغلط عنده.

(٥) انظر: معاني القرآن ٣٤٧/٢-٣٤٨، ١١/٣، والتسهيل ٢٨٩/١.

(٦) البحر ٤٦٦/٧، وانظر: الارتشاف ٤٧٠/٢، وأبو حيان يتحامي حمل القرآن الكريم على العطف على التوهم ما أمكنه حمله على ذلك. انظر: البحر ٢٩٩/٣، ٥١٥/٤-٥١٦.

مضى الأحد عشر رجلاً لا غير، وأجاز الكسائي والفراء مضى الأحد العشر.

قال الفراء لتوهم انفصال أحدهما عن الآخر^(١) ففي هذا المثال وسابقه نلاحظ أن بعض النحاة أجازوا بعض ما حملوه على التوهم ولاشك أن ما أجاز من هذا القبيل نادر جداً وأن الكثير أن يجعل ما يبنى على التهم مما لا يقاس عليه. من ذلك همز نحو (مصائب، ومناثر، ومعانث) وجمع مَسِيلَة على مُسَلَان توهُماً أن (مَسِيلًا) على وزن فعيل كـ (قَضِيب وقَضبان، ورَغِيف ورَغْفان) فهاتان الصيغتان محمولتان في الجمع على التوهم، ومقصورتان على السماع عند أئمة العربية^(٢) على أن التوهم في اللغة لا يستبعد أن يكون لحناً أو خطأ فيها، وهذا ما يفهم من كلام الفراء على جزم الهاء في قراء بعضهم (يؤدّه)^(٣) ونحوه، فقد ذكر أن في هذا الجزم مذهبين ثم قال: (أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم^(٤) في الهاء، وإنما هو فيما قبل الهاء، فهذا وإن كان توهماً خطئاً)^(٥) فالذي يفهم من كلام الفراء هنا أن التوهم قد يكون خطأ.

وبعد فلعله اتضح فيما تقدم أن النحاة قد عبروا عن الغلط أو القياس الخاطئ بالتوهم وأن الوصف بالتوهم مسلكٌ تعليلي تأويلي في المقام الأول، إذ ليس فيه دائماً ما يدل بوضوح على الموقف من القياس على الموصوف به ما لم تساند القرائن في ذلك.

(١) إعراب القرآن ٣١٢/٢.

(٢) انظر مثلاً: شرح الشافية ٣٤/٣، ومعاني القرآن ٢٧٣/١-٣٧٤.

(٣) وذلك في قوله تعالى: ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك، آل عمران ٧٥/٣.

(٤) يريد الجزم الناجم عن (إن) الجازمة. انظر: الحاشية السابقة.

(٥) معاني القرآن ٢٢٣/١.

- التشبيه

جاء في اللسان (شَبَّهَ الشيءَ إذا أَشْكَلَ، وشَبَّهَ إذا ساوى بين شيء وشيء) ^(١) وجاء في المعجم الوسيط (شَبَّهَ الشيءَ بالشيء وأقامه مقامه لصفة مشتركة بينهما) ^(٢) والذي يفهم من هذا الكلام وسابقه أن مما تدل عليه صيغة (شَبَّهَ) المساواة بين الشئين، وتنزيل أحدهما منزلة الآخر لطة جامعة بينهما كما تدل على اللبس والإشكال، وقد جاءت هذه المادة لدى بعض النحاة مستعملة بمعنى التوهم في اللغة، فهو كما اتضح تنزيل صيغة منزلة أخرى لطة متوهمّة جامعة بين المقيس والمقيس عليه، لهذا جاءت صيغة (شبه) ومشتقاتها عند بعض النحاة في معرض الحديث عن التوهم مرادفة لهذا التوهم مراداً به الغلط كما في قول الفراء: (تقول: رأيت لدايتك) ^(٣)، ولديك، ولا تقل: لديك إلا أن يغلط شاعر فإنه ربما شبه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه كما لم يُجَزَّ بعضهم (أبو سَمَّان) والنون من أصله ومن السَّمَنِ لشبهه بلفظ (رَيَّان) ^(٤) وجاءت صيغة (شبه) مرادفة للتوهم في قول الرضي: (وقد يهزم معاش تشبيهاً لمعيشة بقطيعة، والأكثر تركُّ الهمز... وكذا يهزم المنائر في جمع (منارة) تشبيهاً لها بفعالة والفصيح المناور، والقزم الهمز في المصائب تشبيهاً لمصيبة بـ (فعلة) كما جمع مسيلة على مسلان تشبيهاً له بفعيل، أو توهماً، وهي أعني مصائب ومنائر بالهمز شاذ) ^(٥) ومن قبل نحا سيبويه ^(٦) وابن جني ^(٧) هذا المنحى في استعمال صيغة (شَبَّهَ) للتعبير عن التوهم في هزم مصائب وكذلك الفراء ^(٨) في التعبير عن

(١) اللسان (شبه).

(٢) المعجم الوسيط (شبه).

(٣) واضح أنه يريد أن علامة النصب في جمع المؤنث السالم من (لدة) الكسر، وفي جمع المذكر السالم الياء.

(٤) معاني القرآن ٩٣/٢.

(٥) شرح الشافية ١٣٤/٣.

(٦) انظر: الكتاب ٣٥٦/٤.

(٧) انظر: الخصائص ٢٧٧/٣.

(٨) انظر: معاني القرآن ٣٧٣/١ - ٣٧٤ - ١٥٣/٢.

التوهم في جمع (مَسِيلَة) على مُسَلَّان، و(مَصِير) ومُضْران كما استعمل ابن جني^(١) هذه الصيغة في التعبير عن التوهم في همز (حَلَّتْ) و(رثأت) وفي حديثه عن تحريك هاء السكت وإثباتها وصلأ في قول الطرماح:

جرى صبباً أدى الأمانة بعدما أشاع بلوماه عليّ مُشيعُ

فقد جعل ابن جني الهاء في (لوماه) هاء السكت، ثم علل تحريكها فقال: (الهاء في الأصل لبيان الحركة إلا أنه ضمها تشبيهاً لها بالهاء الأصلية)^(٢) أي لتوهمه أنها هاء الضمير في نحو (لَه) ويذكر أن تحريك هاء السكت هذا الذي جعله ابن جني هنا من التشبيه بمعنى التوهم خطأه في مكان آخر^(٣). على أن المهم فيما نحن بصدد أن صيغة (شَبَّه) ومشتقاتها كما هو واضح في هذا المثال وما سبقه ونظائرهما الكثيرة^(٤) استعملت للتعبير عن التوهم أو القياس الخاطئ، ولا وجاهة لأن يستنكر^(٥) عبد القادر المغربي استعمال الفراء هذه الصيغة بمعنى التوهم، كما أنه لا صحة^(٦) لنفي محمد بهجة الأثري استعمال هذه الصيغة في ترائنا اللغوي بهذا المعنى.

— السهو

جاء في اللسان (السهو نسيان الشيء، والغفلة عنه، وذهاب القلب عنه إلى

-
- (١) انظر: المنصف ٣١٠/١.
(٢) الخاطريات: ٩٠، وانظر: ديوان الطرماح ٢٩٥.
(٣) انظر: الخزانة ٤٥٧/١١-٤٥٨.
(٤) انظر: المنصف ٣٣٢/٢-٢٣٤، وسر الصناعة ١٦٥-١٦٦، الصحاح ٢٤٨٤/٦، التسهيل ٣٤٥-٣٤٦، البحر ٤٦/٧، المزهري ٥٠٤/٢.
(٥) انظر: مقاله (توهم الحرف الأصلي زائداً) مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة العدد ٦٣/٩.
(٦) انظر: مزاعم بناء اللغة على التوهم ١٦، ٢٥.

غيره... والسهو في الشيء تركه عن غير علم به، والسهو عنه تركه مع العلم به^(١) وليس التوهم في اللغة خاصة، وفي مجالات الحياة عامة شيئاً بعيداً عن معنى السهو كما اتضح من قبل، ولهذا الشبه المعنوي بين السهو والتوهم استعمل السهو للتعبير عن التوهم أو القياس الخاطئ، وذلك عند ابن جنى في حديثه عن قراءة ابن محيصن (من سندس واستبرق)^(٢) بوصل همزة (استبرق)، وفتح قافه على المنع من الصرف، قال ابن جنى (هذا عندنا سهو، أو كالسهو وسنذكره في سورة الرحمن)^(٣) ثم قال في حديثه عن هذه السورة (لست أدفع أن تكون قراءة ابن محيصن: من استبرق)^(٤) بهذا، لأنه توهم فعلاً، إذ كان على وزنه فتركه مفتوحاً على حاله)^(٥) ويبدو أن ابن جنى يريد أن يقول إن ابن محيصن توهم أن استبرقاً من البريق فوصل همزته، ومنعه من الصرف، ومما استعمل فيه ابن جنى السهو بمعنى التوهم حديثه عن قراءة ابن عامر (أدري أقرب)^(٦) بفتح ياء (أدري): قال أبو الفتح (طريق هذا أنه شبه آخر فعل المتكلم بيانه كقولك: هذا غلامي، وصاحبي، وأنسه بذلك أن للمتكلم في (أدري) حصّة، وهي همزة المضارعة كما أن له حصّة في اللفظ وهي ياؤه وعلى كل حال فهذه شبهة السهو فيه، لا علة الصحة له كما أن ياء مصيبة أشبهت في اللفظ ياء صحيفة حتى قالوا مصائب سهواً كما قالوا: صحائف)^(٧) فابن جنى كما هو واضح في هذه الأمثلة استعمل السهو عما يسمّى بالتوهم أو القياس الخاطئ.

(١) اللسان (سهو).

(٢) الكهف ٣١/١٨ وقراءة ابن محيصن شاذة لذا عرض لها ابن جنى في المحتسب. وانظر: القراءات الشاذة ٧٩/٢-٨٠.

(٣) المحتسب ٢٨/٢.

(٤) الرحمن ٥٤/٥٥.

(٥) المحتسب ٣٠٤/٢-٣٠٥.

(٦) الأنبياء ١٠٩/٢١، والآية كاملة هي (فإن تولّوا فقل آذنتكم على سواء، وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون).

(٧) المحتسب ٣٠٤/٢، وانظر: كشف المشكلات ٨٨٦-٨٨٧.

- الحمل

جاء في المعجم الوسيط (حمل الشيء على الشيء ألحقه به في حكمه)^(١) ولم أتهد في اللسان مادة (حمل) على هذا المعنى الذي ذكره المعجم الوسيط علماً أن الحمل بمعنى إعطاء شيء حكم شيء آخر وقياسه عليه لضرب من الشبه، أو لعل ما مُستعمل بكثرة عند أئمة العربية، وهو^(٢) أصل من أصولهم، وفي ذلك يقول ابن جني (فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم وفاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم)^(٣) وليس الحمل بهذا المعنى ببعيد عن القياس الخاطئ، فهذا الحمل يتمثل بقياس صيغة على أخرى لعل، ولمشابهة بين المقيس والمقيس عليه، يتوهم المتكلم أنها علة الحكم في المقيس عليه، وليس الأمر كذلك، وهذا أمر قريب جداً من مفهوم التوهم أو القياس الخاطئ لذا عبّر بعض الأئمة أحياناً عن هذا التوهم بالحمل، من ذلك حديث سيبويه عن البيتين التاليين^(٤):

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعب إلا ببين غرابها
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فقد فسر سيبويه (ناعب) في البيت الأول و(مدرك) في البيت الثاني بقوله: (حملوه على ليسوا بمصلحين، ولست بمدرك)^(٥) فمعنى قوله سيبويه

(١) المعجم الوسيط (حمل).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ٢٨٧/١ وما بعدها، والكلديات ٢١٧/٢ وما بعدها، ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن هشام في كتابه المغني، الباب الثامن، القاعدة الأولى.

(٣) المنصف ١٩١/١.

(٤) ورد هذان البيتان غير مرة من قبل.

(٥) الكتاب ٣٠٦/١.

(حملوه) في هذا السياق أنهم بنوه متوهمين زيادة الباء في خبر ليس، بدليل أن الجر في هذين البيتين معروف عنده، وعند غيره بالعطف على التوهم، ومما استعمل فيه سيبويه الحمل بمعنى التوهم حديثه عن قول الشاعر^(١):

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاحِدٍ ونهنتُ نفسي بَغْذٍ مَا كَذَتْ أَفْعَالُهُ

فقد فسّر سيبويه نصب الفعل (أفعله) بقوله: (حملوه على (أن) لأن الشعراء قد يستعملون (أن) هنا مضطرين كثيراً)^(٢) فالمراد من قول سيبويه هنا (حملوه) أنهم بنوه متوهمين أن ثمة (أن) ناصبة قبل الفعل (أفعله) بدليل أنه نص^(٣) على أن الحمل في هذا البيت - وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي - كالحمل في جر (مدرك) و(سابق) في البيتين السابقين، وبدليل أن أبا البركات الأتباري صرّح^(٤) بأن النصب في بيت عامر محمول على التوهم، مما يؤيد أن سيبويه استعمل الحمل بمعنى القياس الخاطئ، ومن استعملوه بهذا المعنى الرضي في قوله (جاز ثيرة مع ثورة لحمله على ثيران)^(٥) فأصل الياء في (ثيرة) واو، لأن المفرد ثَوْر، والرضي في معرض تفسير إعلال الواو ياءً، لأن القياس الصحيح لا يسمح بذلك، فالواو ليست ساكنة مكسوراً ما قبلها، وتفسير ذلك كما يفهم من كلام الرضي أنها إنما أُعِلَّت حملاً على إعلالها في (ثيران) التي توافرت فيها العلة القياسية لإعلالها، فالأصل (ثوران) والذي أعزى بهذا القياس الخاطئ إنما هو الشبه بين الصيغتين (ثورة) و(ثيران) فكلتاهما من مادة

(١) هو عامر بن جوين الطائي. انظر: الكتاب ٣٠٦/١ وقيل لعامر بن الطفيل. انظر: الإحصاف ٥٦٠.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١.

(٣) انظر: الكتاب ٣٠٧/١.

(٤) انظر: الإحصاف في مسائل الخلاف ٥٦٥.

(٥) شرح الشافية ١٣٨/٣ - ١٣٩.

واحدة، وكلتاها جمع لِثَوْرٍ. وقد عبّر الرضی عن عملية التوهم أو القياس الخاطئ هذه بمصطلح الحمل، مما يؤيد أن هذا المصطلح استعمل في تراثنا اللغوي بمعنى التوهم، ومما يؤيد ذلك أيضاً أنهم وصفوا بالتوهم حالات مشابهة لما في (ثيرة) من الإعلال، وذلك في حديثهم عن (أرياح) جمع (رينج) و(أعياد) جمع (عيد) فقد خطأ بعضهم^(١) (أرياح) بإعلال الواو ياءً إذ الأصل أرواح لأن أصل المفرد (روح) ولكن وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء، وهذه العلة الموجبة للإعلال في المفرد غير موجودة في الجمع لذا خطئ (أرياح) أما أبو حيان الأندلسي فقال: (وفي محفوظتي قديماً أن الأرياح جاء في شعر بعض فصحاء العرب الذين يستشهد بكلامهم، كأنهم بنوه على المفرد، وإن كانت علة القلب مفقودة في الجمع كما قالوا: عيد وأعياد، وإنما ذلك من العود ولكنه لما لزم البديل جعله كالحرف الأصلي)^(٢) والذي يمكن أن يفهم من كلام أبي حيان هذا أن الإعلال في أرياح وأعياد قائم على قياس خاطئ أو توهم يتمثل بقياس أرياح على رينج، وأعياد على عيد ظناً من المتوهم أن الياء في كلتا الكلمتين (رياح وعيد) أصل، ومعلوم أنها كذلك، وإن لم ينص أبو حيان على جعل الإعلال في أرياح وأعياد من التوهم صراحة، فقد نص على ذلك^(٣) أحد المحدثين مما يعني أن اللغوي قد يعرض لمبدأ التوهم، وقد يعول عليه في تعليل بعض الظواهر اللغوية من دون أن يصرح به، أو أن يسميه، وهذا ما سيكون موضع بحث أكثر في الفقرة التالية.

(١) انظر: اللسان (روح).

(٢) البحر ٤٥٥/١.

(٣) هو عبد القادر المغربي في مقاله الموسوم بـ "الشواهد على توهم أصالة الحرف" المنشور في مجلة اللغة العربية بالقاهرة العدد السابع ص ٣٦١.

تَوْهَمٌ غَيْرُ مَسْمُومٍ أَوْ غَيْرُ مَصْرُوحٍ بِهِ - الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى

لاحظنا قبل قليل أن اللغوي قد يعرض للتوهم من دون أن يصرح به، ومن هذا القبيل أحياناً ما يعرف لدى النحاة بالحمل على المعنى كالذي كان من الخليل في توجيهه رفع (مُجَلَّفٌ) من قول الفرزدق^(١):

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعْ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

قال الخليل: (هو على المعنى كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت لأن معنى لم يبق، ولم يدع واحداً، واحتاج إلى الرفع فحمله على شيء في معناه)^(٢) فالخليل فسّر رفع مُجَلَّفٌ بأن الفرزدق تَوَهَّمَ أَنَّهُ قَالَ: لم يبق إلا مسحت، فعطف برفع (مجلّف) على ما توهم أنه قال لا على ما تَلَفَّظَ بِهِ حَقًّا لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، وليس في فهم كلام الخليل هذا الفهم ضَرْبٌ مِنَ التَّعَسُّفِ، فَقَدْ يَحْمِلُ بَعْضُ النُّصُوصِ عَلَى الْمَعْنَى مُشِيرًا إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَمْلَ ضَرْبٌ مِنَ التَّوْهَمِ كَالَّذِي كَانَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ قَوْلِ الْأَعَشَى^(٣):

إِنْ تَرَكِبُوا فَرَكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا
أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرُ نُزُلٍ

فقد فسّر الخليل رفع الفعل (تركبون) المعطوف في اللفظ على المجزوم بقوله (الكلام ههنا على قولهم: يكون كذا أو يكون كذا، لَمَّا كَانَ مَوْضِعُهُ لَوْ كَانَ فِيهِ: أَتَرَكِبُونَ لَمْ يَنْقُضِ الْمَعْنَى صَارَ بِمَنْزِلَةِ: وَلَا سَابِقِ)^(٤) فالخليل جعل العطف على المعنى في قول الأعشى، كالعطف على التوهم في قول زهير، مما يعني أن

(١) انظر: الخزانة ١٤٤/٥.

(٢) الخزانة ١٤٦/٥.

(٣) انظر: الكتاب ٥٠/٣-٥١، والخزانة ٥٥٢/٨.

(٤) الخزانة ٥٥٢/٨.

العطف على المعنى عند الخليل يعني العطف على التوهم صرح بذلك أم لم يصرح يؤنس بذلك تعليق البغدادي (١٠٩٣هـ) على صنيع الخليل ببيت الأعشى، قال البغدادي (تنزلون عند الخليل معطوف على (إن تركبوا) على المعنى، وهو المسمى عطف التوهم)^(١)، وأشار أبو حيان الأندلسي إلى أن العطف على المعنى هو^(٢) العطف على التوهم، وكل ذلك يعني أن الحمل على المعنى عند النحوي يعني التوهم أحياناً وإن لم يصرح بذلك كما فعل المبرد بقول الشاعر^(٣):

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حرّ الوجه أو ينك من بكى

فقد فسر المبرد جزم الفعل (ينك) بقوله: (حمل على المعنى، لأنه إذا قال: فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى)^(٤)، ومما حمله أبو حيان على المعنى مقصوداً به التوهم قراءة بعضهم: (لا تنفع نفساً إيمانها)^(٥) بتأنيث (تنفع) مع أن الفاعل مذكر، وهو إيمان فقد خطأ^(٦) بعضهم هذه القراءة، أما أبو حيان فقال: (يحتمل أن يكون أنت على معنى الإيمان وهو المعرفة أو العقيدة، فكان مثل جاءته كتابي فاحتقرها على معنى الصحيفة)^(٧).

وبعد فلهذه الأمثلة نظائر^(٧) كثيرة عدا حاجة عرضوا فيها للتوهم دون

(١) الخزائن ٥٥٢/٨

(٢) انظر: البحر ٥٠٩/٣ - ٥١٠، ٤٧٤/٧ - ٤٧٥.

(٣) هو متمم بن نويرة، انظر: الخزائن ١١/٩ - ١٢.

(٤) المقتضب ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٥) الأبعاد ١٥٨/٦، وهذه قراءة ابن سيرين، وهي شاذة. انظر: البحر ٢٥٩/٤ - ٢٦٠، والقراءات الشاذة ٤٢.

(٦) انظر: البحر ٢٥٩/٤ - ٢٦٠.

(٧) انظر: معاني القرآن ١٦٠/٣، ١٦٨، والبحر ٢٦٦/٢، ٣٩٦/٥.

أن يسمّوه، على أن ذلك غالباً ما يكون من قبيل الحمل على المعنى، ولا غرابة في ذلك فإن الملابس المعنوية كثيراً ما تكون سبباً لما يُعرف بالقياس الخاطئ أو التوهم، لذا على الحمل على المعنى عند النحاة أحياناً ما يُعرف بالتوهم أو القياس الخاطئ.

أثر التوهم أو القياس الخاطئ في اللغة

تَبَيَّنَتْ بعضُ الشيءِ آراءُ القدماءِ في المادة اللغوية الناجمة عن التوهم، على أن الذي يطمئن له المرء أن ما أُجيز بناءً على التوهم نادرٌ جداً، وهو على ندرته مختلف في جوازه، بل أَسْتَطِيع القول إنه فيما أعلم مقصورٌ على ما نسبته هذا البحث إلى الفراء، وابن يعيش وابن مالك، وسائر ما وقفتُ عليه لدى الأئمة عامةً مما حملوه على التوهم يظهر فيه أن القصد من هذا الحمل إنما هو تأويل المادة اللغوية الخارجة عن الأصول، وتعليل هذا الخروج.

أما مواقف المحدثين من أثر التوهم في العربية، فيبدو أنها أشد تبیاناً، وهو ما سأحاول بيانه فيما سيأتي وقبل ذلك أود الإشارة إلى أن التوهم مبدأ يمكن أن يشمل أثره مختلف مستويات اللغة خلافاً^(١) لمن قصر ذلك على العطف، فمن التوهم على المستوى الصوتي هَمْزٌ مالا يهْمزُ كقولهم: (مصائب) وقد مرَّ من قبل، وكقولهم في أيامنا استقرأ في^(٢) (استقري)، ومن التوهم على المستوى الصرفي جمعهم (مَسِيلاً) على (مُسْلان) و(مَصِيناً) على (مُصْـرَـان)، وقد مرَّ ذلك من قبل أيضاً، ومنه جمعهم في أيامنا^(٣) مديراً على مُدْرَـاء) ومن

(١) انظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٢٤٦.

(٢) الأصل: استقري يستقري كاستقصى يستقصي، ولكن الذي قال: استقرأ يستقري. توهم أن الفعل مهموز اللام كقرأ لما لاحظ لزوم همز لامة في المصدر (استقراء)، انظر اللسان (قرأ)، وربما كان لمادة (قرأ) دور في هذا التوهم.

(٣) وذلك لتوهم أن وزنها (فعل) ككريم. انظر: التطور اللغوي مظاهره وعلاجه وقوانينه ٧٦.

التوهم على المستوى النحوي ما يعرف بالعطف على التوهم كما لاحظنا، ومنه في أيامنا قولهم: (حاز على الشيء) علماً أن الأصل^(١) حاز الشيء بتعدية الفعل بنفسه، ولكن الذي قال: (حاز على) توهم أن (حاز) كـ (حصل) من حيث اللزوم والتعدي لأنهما بمعنى واحد، وليس هذا من قبيل التضمين الذي يجيز قياساً أن يُعامل الفعل معاملة الفعل الآخر لزوماً وتعدية، لأن التضمين الذي يجيز ذلك إنما هو^(٢) تضمين أحد الفعلين معنى الثاني إضافةً إلى معناه الوضعي لغرض فني أو بلاغي، وهذا ما لم يتوافر في العلاقة بين (حاز) و(حصل)، لذا كان بالتوهم أشبه، وبالقصر على ما يجري به الاستعمال أجدر، إذ لا يجوز خلافاً لبعضهم^(٣) أن يكون أصلاً معتمداً أنه متى^(٤) أشرب فعلٌ معنى فعلٍ آخر تعدى تعديته، ولزم لزومه قياساً لا شرط فيه، ففي ذلك إباحة منظمة للعبث^(٥) بتعدية الأفعال ولزومها، فالأصل في ذلك ما تنص عليه كتب اللغة والنحو، على أن هذا لا ينفي أن يظهر في الاستعمال المستمر مخالفات ناجمة عن التوهم كقولهم في أيامنا: أكد على^(٦) الشيء في أكد الشيء حملاً على (ألح عليه) لتوهم أن كلا الفعلين لهما حكم واحد لزوماً وتعدياً لجامع معنوي بينهما، فهذا التجاوز ونظائره مما نقف عليه في الاستعمال اليومي يدخل فيما أزع تحت ما يسمى بالتوهم ومهما كثرت هذه التجاوزات القائمة على التوهم لا يمكن أن تجعل من التوهم قياساً مطرداً يسوّغ سلفاً الخروج عن الأصول الصحيحة للغة، لكن يمكن أن يجعل ناموساً يستوعب ما ينجم في المستقبل ويستقر في

(١) انظر: اللسان (حوز)، والوسيط (حصل)، ومسالك القول في النقد اللغوي ١٩٣.

(٢) انظر: مسالك القول في النقد اللغوي: ١٩١-١٩٢، ٢٠٠-٢١٠.

(٣) ذهب إلى ذلك مصطفى الغلاييني ومحمد العدناني، انظر: المرجع السابق ٢٢٣، ٢٢٥.

(٤) انظر: المرجع السابق ١٩٢.

(٥) انظر: المرجع السابق ١٩٢.

(٦) انظر: اللسان: (أكد) و(ألح).

الاستعمال من نظائر هذه التجاوزات، وبذلك يردُّ على رغبة الأستاذ عبد القادر المغربي في جعل التوهم قاعدة مقيسة في بعض مظاهر التغير اللغوي يقول في هذا الصدد: (قد شَرَحْتُ قاعدتين في تسهيل أمر اللغة العربية، ولعلي كنت أول من انتبه إلى هاتين القاعدتين، ولزوم الاستفادة منهما منذ وضعت لهما اسمين وأصلَّتهما، سَمَّيْتُ الأولى قاعدة توهم الأصالة، أي توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، وسَمَّيْتُ الثانية قاعدة توهم الزيادة، أي توهم زيادة الحرف الأصلي أو المتحول)^(١) وقال الأستاذ المغربي بعد أن ذكر عدة شواهد حملها على توهم أصالة الحرف الزائد: (علماء اللغة لم يزدوا في تعليل مخالفة القياس في هذه الكلمات بأكثر من قولهم: توهم أصالة الحرف من دون أن يشيروا إلى أن هذا التوهم قاعدة يصح القياس عليها، أما أنا فقد افْتَحَمْتُ العقبة، وجعلتهما قاعدة مقيسة لكثرة الكلمات التي ظفرت بها)^(٢)، وهذه الكلمات الكثيرة التي ظفر بها المغربي جُلُّها مما سماه بالميميات، وهي الصيغ المشتقة من أسماء فيها ميم زائدة في الأصل، ولكن اشتقت هذه الميميات دونما اعتبار لزيادة الميم، وكأنها أصل من أصول الاسم المشتق منه كقولهم تمرکز من (مَرَكَز)، ومَعْجَن الخشب من (مَعْجُون)، وقد بنى الدكتور عبد الصبور شاهين هذا الضرب من التوليد اللغوي على التوهم أيضاً، لذا رأى في هذا التوهم مصدراً لإبداع صيغ جديدة، وفي ذلك يقول: (إن نظرتنا إلى ما يسمى بالقياس الخاطئ ينبغي أن تتعدل إلى اعتباره قياساً حراً يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة)^(٣) ثم يضيف الدكتور شاهين في

(١) الشواهد على توهم أصالة الحرف. مقال في مجمع اللغة العربية في القاهرة الجزء ٧ ص ٣٦١، وانظر: ٣٦٢، ٣٧٣، وانظر أيضاً مقالاً آخر للأستاذ المغربي بعنوان (بين اللغة والنحو) في المجلة نفسها الجزء ٧ ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) بين اللغة والنحو ٢٥٨.

(٣) مشكلات القياس في اللغة العربية ٢٠٢، وهو مقال للدكتور شاهين منشور في مجلة عالم الفكر الكويتية المجلد الأول، العدد الثالث.

الحديث عن القياس الخاطئ قائلاً: (ربما كان التوهم أوسع أبواب هذا النوع من القياس الإبداعي، فتوهم أصالة الميم من كلمات منطقته ومكحله، ومنديل، ومسكين، ومذهب دعا العرب إلى صوغ أفعال جديدة من هذه الكلمات، فقالوا: تمنطق، وتمكحل، وتمندل، وتمسكن، وتمذهب، وهذا التوهم هو الذي يجعلنا نأخذ الفعل (مَغَجْتُ الخشب) من كلمة معجون^(١). والحق أن بعض السلف^(٢)، جعل هذه الأفعال من التوهم كالذي فعله المغربي، وعبد الصبور شاهين، والذي أميل إليه أن تجعل من قبيل (رعاية حرمة الزائد في الكلمة وإقراره إقراراً الأصول على سبيل القصد، والإرادة، والتأصيل لا على سبيل الغفلة والتوهم والاعتباط)^(٣) (فحال الاشتقاق من الزوائد كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية وكل منها يراد لدلالته الخاصة، ويقصد إليه قصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى... وهو أمر يقتضيه التطور والتوسع، وتستجيب له طبيعة العربية المرنة، ولا تستعصي عليه)^(٤) وقد أشار الخليل من قبل إلى أن معاملة الزائد في هذه الحالة معاملة الأصل إنما هو عمل يقصد إليه المرء قصداً لتوضيح المعاني وأمن اللبس فيما بينها، قال الخليل. (فرقوا بين أسماء الدرع، والدراعة، والمدرعة لاختلافها في الصفة إرادة الإيجاز في المنطق وتدرع مدرعته، وأدرعها، وتمنرّعها، تحمّلوا ما في تبقية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق توفية للمعنى، وحراسة له، ودلالة عليه، ألا ترى أنهم إذا قالوا: تدرع - وإن كانت أقوى اللغتين - فقد عرّضوا أنفسهم لنلا يعرف غرضهم أمن الدرع هو أم من المدرعة؟ وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروا إقراراً الأصول، ومثله تمسكن وتمسلم)^(٥) وزيادة في البيان لا بأس من التمثيل لهذا الذي ذهب إليه الخليل بمثال من العربية الحديثة، وهو قولهم في فترة ما كما يذكر عبد القادر المغربي^(٦) تمهدى

(١) المرجع نفسه.

(٢) كابن يعيش في شرح المفصل ١٥٢/٩، ١٥٤، والرضي في شرح الشافية ٦٨/١.

(٣) مزاعم بناء اللغة على التوهم ٣٠.

(٤) المرجع السابق ٣٢.

(٥) تاج العروس (درع).

(٦) انظر الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف ٣٦٧-٣٦٨.

والمتهمدي تعبيراً عن الموالاة للحركة المهدوية نسبة إلى رجل يدعى مهديّ السودان، فواضح أن الرغبة في بيان معنى الانتساب إلى هذه الحركة هو الذي أملى أن تعامل ميم (المهدي) وهي زائدة معاملة الأصل، وما يضر ذلك؟ بل يجب ما دامت هذه الميم حجر الزاوية في التعبير عن المعنى المراد من هذا المشتق الذي لا يعبر عن معناه أي مشتق آخر من مادة (هدى) مجردة عن الميم الزائدة، وهو مالا يخفى على من له أدنى تبصر ومعرفة بأمر اللغة وظيفته وأداءه، وعلى هذا النحو يحسن أن ينظر إلى مسرّح، ومُعجّن، وتمرّكز، وتمحور، وتمنطق، وتمكحل، وتمدرع، وتمسلم، وتمول وتمرفق، وتمسكن، وقد بين الغرض التوضيحي المعنوي من رعاية حرمة الميم الزائدة في كثير من هذه الأفعال الأستاذ^(١) محمد بهجة الأثري، مما يؤيد بُعداً كل البعد عن التوهم.

ولقائل أن يقول: لم كل هذا الحرص على نفي أثر التوهم عن هذه المشتقات ونحوها ما دامت واقعاً لغوياً مستمراً استمرار العربية سواء أكانت ناجمة عن التوهم، أم عن الرغبة في الوضوح وأمن اللبس، وكلاهما مبدأ علمي له أثره الواضح في مسار اللغة؟ وفي الرد على ذلك نقول إن المنهج العلمي يملئ على الباحث ربط الظواهر بأسبابها إضافة إلى أن بيان المعاني وأمن اللبس في التعبير عن المراد وظيفته أساسية من وظائف اللغة التي لا تعدم الوسائل التي تمكنها من القيام بهذه الوظيفة، وهذه الوسيلة هنا هي رعاية حرمة الحرف الزائد وجعله بمنزلة الأصلي في الاشتقاق ما دام هذا الزائد له دور بارز في التعبير عن المعنى المراد من الكلمة المشتقة، مما يجعل هذه الرعاية أصلاً معتمداً وقاعدة متبعة كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أما التوهم، فصحيح أنه مبدأ علمي له أثره في مسيرة اللغة الواقعية، ولكنه من وجهة نظر معيارية مبدأ غير صحي لأنه قائم على الغفلة والاعتباط،

(١) انظر: مزاعم بناء اللغة على التوهم ٣١-٣٢.

وهذا مما يدعو إلى العبث والاضطراب في اللغة، وليس من الحكمة أن نُحكّم بلغتنا عن قصد وإصرار وتخطيط ما يؤول بها إلى ذلك، وكل ما في الأمر هو أن التوهم مبدأ يعزى إليه أو يفسر به أحياناً خروج مواد لغوية عما كان يجب أن تكون عليه، ولا أدل على ذلك من أن المواد اللغوية المنطوية تحسّت هذا المبدأ، أو المفسرة به إنما هي أشتات مجتمعات من أبواب مختلفة. كل شت خرج عن القاعدة النازمة لبابه، وما كان هذا شأنه لا يمكن أن يجعل هو ولا المبدأ الذي أوجده قاعدة يمكن القياس عليها ويجب في هذه الحالة ملاحظة الفرق بين القاعدة اللغوية التعليمية، وبين القانون أو المبدأ، أو الناموس اللغوي وهو ما غاب فيما أزعّم عن الأستاذ عبد القادر المغربي في مسعاه إلى بناء ما سماه بقاعدة توهم أصالة الحرف الزائد، وقاعدة توهم زيادة الحسرف الأصلي، علماً أن شواهد على ذلك نوارد مما خرج عن القاعدة في أبواب مختلفة.

أما الدكتور عبد العزيز مطر فالظاهر أنه يلحن المواد اللغوية الناجمة عن القاييس الخاطي بدليل أنه عول^(١) على هذا المبدأ في تفسير بعض ما وقف عليه من اللحن في كتب لحن العامة التي عني بها، وعلى هذا المبدأ أيضاً عول^(٢) الأستاذ محمد المبارك في تعليل بعض الأخطاء الشائعة في العربية الحديثة، وكذلك فعل الدكتور إبراهيم السامرائي الذي لا يوحى بهذا الموقف حديثه النظري عن المستجد والمولد من المواد اللغوية، ولا سيما ما نجم منها عن التوهم، وفي ذلك يقول: (علم اللغة العربية لا يتنكر للجديد المولد، أو قل: لا يريد أن ينسب إلى الخطأ مواد كثيرة، فالشذوذ في العربية والقول باللغات الخاصة، ومسائل التوهم يؤيد ما نذهب إليه في هذه الحقيقة اللغوية)^(٣) وأنا

(١) انظر: لحن العامة في ضوء الدرس اللغوي الحديث: ٣٣٥-٣٥٥ ولا سيما ٣٣٨، ٣٤١.

(٢) انظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ٣٣١.

(٣) التطور اللغوي التاريخي ١٢٣.

إذ أبحث في هذا اللون من العلم اللغوي لا أقصد أن أشير إلى مكان التجاوز، أو قل مواطن الخطأ في هذه العربية الحديثة^(١) فكلام الدكتور السامرائي هذا كله يتباين، ووصفه بالخطأ كثيراً من المواد اللغوية المستجدة التي جرت في العربية الحديثة، وقد علل الخطأ في غير^(٢) واحدة من هذه المواد بالتوهم الذي أقر الدكتور السامرائي بما نجم عنه قديماً من المواد اللغوية، ولكنه رغب عن القياس عليه، بل جعل توهماتنا الحديثة ضرباً من الخطأ قال: (وقد جرّ التوهم إلى أخطاء كثيرة، ولذلك ينبغي ألا ينصرف الذهن إلى التوهم الذي أحدث مواد لغوية نحو توهم أصالة الياء في (قيمة) فقالوا في الفعل (قيّم) بدلاً من قَوْم، ومثله عيّد من عيّد أما التوهم الذي نباشره فهو من الأخطاء نحو توهم (الياء) أصلية في (يحيك)، والذي جرّ إلى هذا الياء في المصدر حياكة^(٣)).

والمهم الذي نخلص إليه من حديث الدكتور السامرائي عن القياس الخاطئ، هو أن أثر هذا القياس يتمثل بإيجاد مادة لغوية لا يقاس عليها، وأنه ينبغي ألا ينصرف الذهن إلى هذا الضرب من القياس.

أما الدكتور إبراهيم أنيس، فقد تلمّس أثر القياس الخاطئ في أخطاء الأطفال، وفي الروايات الغريبة من الظواهر اللهجية غير المقيسة في الفصحى كقول بني أسد: سكرانة في تانيث (سكران) وقول بني تميم مذيون، ومَصْنُون، فقد علل الدكتور أنيس هذه الظواهر اللغوية اللهجية والطفلية بالقياس الخاطئ فقال: (ومن السهل تعليل تلك الظواهر التي شاعت في أسد وتميم بالقياس الخاطئ الذي يؤدي دوراً هاماً في خصائص اللهجات، فقد قاسوا اشتقاق المؤنث سكرانة على اشتقاقه من معظم الصفات الأخرى، لأن الكثرة الغالبة في

(١) المرجع نفسه.

(٢) انظر: المرجع نفسه ١٢٤، ١٢٦-١٢٧، ١٣٧.

(٣) المرجع نفسه ١٣٧.

الصفات العربية تؤنث بالتاء، وليس بغريب أن يُقاس على اشتقاق الكثرة اشتقاق القلة كما قد يقول الطفل أحمره بدلاً من حمراء وكذلك قاس الطفل التميمي صيغة اسم المفعول من الأجوف على صيغته من الصحيح، لأن الأفعال الصحيحة هي الكثرة الغالبة في (اللغة)^(١) ثم يؤكد الدكتور أنيس أنه لا يقاس على هذه الانحرافات اللغوية فيقول: (ولسنا بهذا ندعو إلى جعل القياس في اللغة العربية بأيدي الأطفال، وعامة الناس كما هو الحال في كل لغة يترك أمرها لسنة التطور، ولكننا نذهب مذهب المجددين من علمائنا الذين ينادون الآن بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا)^(٢) أما الدكتور رمضان عبد التواب، فقد نظر نظرة وصفية إلى التطور اللغوي عامة على اختلاف مستوياته، وأياً كان سببه، لأنه يرى أن (مهمة العالم اللغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي... أما ما وراء ذلك من فرض نظام لغوي معين والقول بصواب هذا النظام وخطأ ذلك، وإباحة هذا ومنع ذاك فهو عمل المعلم لا العالم ومع ذلك - كما يرى الدكتور عبد التواب - ليس للمعلم أن يبالغ في فرض أسلوب معين من التعبير اللغوي ويمنع ما سواه، لأن التطور اللغوي يمتاز بقوة قهرية لا شعورية)^(٣) وفي ضوء هذا التأصيل النظري يغدو طبيعياً أن يقتصر^(٤) الدكتور عبد التواب على مجرد عرض ما نجم عن التوهم من المواد اللغوية قديماً وحديثاً، ولم أجده يصف بالخطأ تغيراً لغوياً ناجماً عن التوهم إلا مرة واحدة^(٥).

(١) في اللهجات العربية ١٥٠-١٥١، وانظر: من أسرار اللغة ٣٢-٣٣.

(٢) من أسرار اللغة ٣٣.

(٣) لحن العامة والتطور اللغوي: ٣١.

(٤) انظر: المرجع السابق: ٤٢-٤٣، التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ٦٧-٧٨.

(٥) انظر: التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ٧٦.

نتائج البحث

وبعد فلعله اتضح فيما تقدم أن للتوهم أو القياس الخاطئ أثراً بارزاً في مسيرة اللغة العربية، فقد أقر بهذا المبدأ جمهور اللغويين العرب قديماً وحديثاً، ولم يرفضه من القدماء فيما أعلم إلا أبو جعفر النحاس، والظاهر أن الميرد يتذمر من تكلف العمل بهذا المبدأ أحياناً، وأما في العصر الحديث فلم يرفض التوهم رفضاً تاماً إلا الأستاذ محمد بهجة الأثري. وعده الأستاذ عباس حسن من أوهام النحاة، ودعا إلى تحاميه، والاقتصار على ما سمع مما حمل عليه في الاستعمال.

وقد بينت الدراسة أن المصطلحات التي عبر بها النحاة عن التوهم تعددت، وهي الغلط، والتوهم، والتشبيه، والحمل، والسهو، وربما عرضوا للتوهم غير مصرحين به، والظاهر في دلالة هذه المصطلحات عندهم هو الجانب التعليلي، فالغرض الأول من التعويل على التوهم عند النحاة هو تأويل المواد اللغوية الخارجة على أصولهم، وتعليل هذا الخروج، أما الدلالة المعيارية لهذه المصطلحات فغالباً ما تكون غير واضحة ما لم تتساند القرائن، فربما كان المحمول على التوهم ملحقاً عندهم، وغالباً ما يكون شاذاً يحفظ ولا يقاس، ونادراً ما يكون جائزاً، والجدير في هذا الصدد أمران، أولهما: أن ما أجزى مما حمل على التوهم على شدة ندرته اختلف النحاة في إجازته، والأكثر على أنه غير جائز، وثانيهما ترجيح البحث أن المقصود من الغلط عند الخليل وسيبويه هو مجرد التوهم ومخالفة القياس، لا التخطيء واللحن الصريح خلافاً لما فهمه بعض القدماء والمحدثين من هذا المصطلح عند كل من الخليل وسيبويه.

أما موقف المحدثين العرب من أثر التوهم في مسيرة العربية، فقد تمثل

عند بعضهم بقصر ما ينجم عن هذا المبدأ على السماع، وهو ما لاحظناه عملياً عند كل من الدكتور عبد العزيز مطر، والدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور إبراهيم أنيس والأستاذ محمد المبارك. أما الدكتور عبد الصبور شاهين، والأستاذ عبد القادر المغربي فالتوهم عندهما ضرب من القياس الحر الذي يؤدي دوراً بارزاً في نمو العربية ونص ثانيهما على قاعدتين قياسيتين قائمتين على ما يعرف بالتوهم، وقد خالف هذا البحث موقف هذين الدارسين، وفضّل لأسباب سبق تفصيلها أن يقر بأثر التوهم في حياة اللغة العربية، وأن يقصر دور هذا المبدأ على تفسير وتعليل الانحرافات اللغوية الناجمة عنه في مختلف المستويات الصوتية والصرفية والنحوية. أما الدكتور رمضان عبد التواب فقد غلب المنهج الوصفي على معالجته الانحرافات اللغوية الناجمة عن التوهم في اللغة العربية.

مصادر البحث ومراجعته

١. أبو زكريا الفراء، ومذاهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، ط القاهرة ١٩٦٤.
٢. أدب الكاتب، لابن قتيبة، تح: محمد أحمد الدالي، ط ٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح: د. أحمد النحاس، ط ١ ١٩٨٤-١٩٨٩.
٤. أسس علم اللغة العام، لماريوي، ترجمة د. أحمد مختار عمر، ط ٣ القاهرة ١٩٨٣.
٥. الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد الإله نبهان ورفاقه، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥-١٩٨٧.
٦. أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط ٢ الدار البيضاء ١٩٨٣.
٧. الأصول في النحو، لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط بيروت ١٩٨٥.
٨. إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تح: د. زهير غازي زاهد، ط ٣ بيروت ١٩٨٨.
٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تح: محيي الدين عبدالحميد، ط دار الفكر، د.ت.
١٠. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تح: حسن موسى بناي، ط ١ بغداد ١٩٨٣.

١١. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، ط بيروت، د. ت.
١٢. البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تح: د. عبد الحميد طه ومراجعة مصطفى السقا، ط دار الهجرة إيران قم ١٤٠٣ هـ.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسين، تح: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، ط الكويت ١٩٦٥ وما بعدها.
١٤. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تح: محمد علي البجاوي، ط ٢ دار الجيل بيروت ١٩٨٧.
١٥. تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تح: د. عبد العزيز مطر، ط القاهرة ١٩٦٦.
١٦. تسهيل القوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، ط وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٧.
١٧. التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، للدكتور رمضان عبد التواب، ط ١ مطبعة المدني مصر ١٩٨٣.
١٨. التطور اللغوي التاريخي، للدكتور إبراهيم السامرائي، ط ٢ الأندلس بيروت ١٩٨١.
١٩. تكملة إصلاح ما غلط فيه العامة، لأبي منصور الجواليقي، تح: عز الدين التتوخي، ط المجمع العلمي العربي بدمشق، د. ت.
٢٠. حاشية الصبان على الأشموني، د. ت.
٢١. الخاطريات، لابن جني، تح: علي ذو الفقار شاكر، ط بيروت ١٩٨٨.
٢٢. خزنة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، ط ١٩٧٩-١٩٨٦.

٢٣. الخصائص، لابن جني، تح: محمد علي النجار، ط ٢ دار الهدى - بيروت، د.ت.
٢٤. ديوان جرير، تح: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
٢٥. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت، تح: نعمان أمين طه، ط ١ مصر ١٩٥٨.
٢٦. ديوان الطرماح، تح: د. عزة حسن، ط دمشق ١٩٦٨.
٢٧. ذم الخطأ في الشعر، لابن فارس اللغوي، تح: د. رمضان عبد التواب، ط مكتبة الخانجي مصر ١٩٨٠.
٢٨. سر صناعة الإعراب، لابن جني، تح: د. حسن هندراوي، ط ١ دار القلم دمشق ١٩٨٥.
٢٩. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي، تح: أحمد يوسف دقاق، وعبد العزيز رباح، ط ١ دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٣-١٩٨١.
٣٠. شرح الشافية، للرضي، تح: محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥.
٣١. شرح الكافية، للرضي، ط ٣ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.
٣٢. شرح المفصل، لابن يعيش ط دار صادر، د.ت.
٣٣. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، د. صاحب أبو جناح، ط ١ بغداد ١٩٨٠.
٣٤. الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس اللغوي، تح: السيد أحمد صقر، د.ت.
٣٥. الصحاح، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط دار الكتاب مصر ١٣٧٧هـ.

٣٦. طرق تنمية الألفاظ اللغوية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٦٧.
٣٧. ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، ط ١ الكويت ١٩٧٤.
٣٨. العربية والحدثة، د. محمد رشاد الحمزاوي، ط ٢ الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦.
٣٩. فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك، ط ٧ دار الفكر لبنان ١٩٨١.
٤٠. في اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، ط ٢ القاهرة ١٩٥٢.
٤١. القراءات الشاذة، لابن خالويه، تح: برجشتراسر القاهرة، د.ت.
٤٢. القراءات واللهجات، لعبد الوهاب حمودة، ط القاهرة ١٩٤٨.
٤٣. الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، ط عالم الكتب بيروت، د.ت.
٤٤. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي، تح: د. محمد أحمد الدالي، ط ١ مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٩٥.
٤٥. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تح: د. عدنان درويش، ط ٢ وزارة الثقافة دمشق ١٩٨١-١٩٨٤.
٤٦. لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور عبد العزيز مطر، ط ٢ دار المعارف بمصر ١٩٨١.
٤٧. لحن العامة والتطور اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب، ط ١ دار المعارف بمصر ١٩٦٧.
٤٨. اللسان، لابن منظور، ط ١ دار صادر بيروت.

٤٩. اللغة، لجوزيف فندريس، ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي، ط القاهرة ١٩٥٠.
٥٠. اللغة بين القديم والحديث، لعباس حسن، ط ٢ دار المعارف بمصر ١٩٧١.
٥١. محاضرات في الأسنوية العامة، لفردى ناندوسوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد نصر، ط ١ جونية لبنان ١٩٨٤.
٥٢. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبى الفتح بن جنى، تح: علي النجدي ناصف ورفيقه، ط القاهرة ١٩٦٦.
٥٣. المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، ط ٢ دار المعارف بمصر ١٩٧٢.
٥٤. مزاعم بناء اللغة على التوهم، لمحمد بهجة الأثري، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦.
٥٥. المزهري في علوم اللغة العربية، للسيوطي، تعليق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، ط المكتبة العصرية ببيروت، د.ت.
٥٦. مسالك القول في النقد اللغوي، لصلاح الدين الزعبلاني، ط ١ الشركة المتحدة للتوزيع دمشق ١٩٨٤.
٥٧. المعجم الوسيط، ط ٢ دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٨. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ط ٢ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٦.
٥٩. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك وعلي حمد الله مراجعة: سعيد الأفغاني، ط ٢ دار الكتب، د.ت.

٦٠. المفصل في علم العربية، للزمخشري ط ٢ دار الجيل بيروت، د.ت.
٦١. المفصل في تاريخ النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، ط ١ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٩.
٦٢. المقتضب، لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب بيروت، د.ت.
٦٣. المنصف، لابن جني، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١ وزارة الثقافة مصر ١٩٥٤-١٩٦٠.
٦٤. من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس، ط القاهرة ١٩٥١.
٦٥. منهج السالك في القول على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تح: سدني جلزرت نيوهافن ١٩٤٧.
٦٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تح د. إبراهيم السامرائي، ط ٢ مكتبة الأندلس بغداد ١٩٧٠.
٦٧. النحو الوافي، لعباس حسن، ط ٦ دار المعارف بمصر ١٩٨٠.
- المجلات
٦٨. مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة العددان ٧، ٩.
٦٩. مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد الأول، العدد الثالث ١٩٧٠.
٧٠. مجلة الوحدة الصادرة عن المجلس القومي للثقافة العربية، العددان ٣٣-٣٤ لعام ١٩٨٧.